



## القابلية للمقارنة كأساس لتقييم وتطوير إطار إعداد وعرض القوائم

### المالية المصري - دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة

إعداد

د. خالد إسماعيل عبد الرحيم عقيلي  
أستاذ المحاسبة المساعد  
كلية التجارة - جامعة سوهاج

د. علاء أحمد إبراهيم رزق  
أستاذ المحاسبة المساعد  
كلية التجارة - جامعة أسوان

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الثاني - الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

رزق، علاء أحمد إبراهيم؛ عقيلي، خالد إسماعيل عبد الرحيم (٢٠٢٤). القابلية للمقارنة كأساس لتقييم وتطوير إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري - دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥ (٢) ج ٢، ٧١٩-٧٦٦.

رابط المجلة: <https://cfdi.journals.ekb.eg/>

## القابلية للمقارنة كأساس لتقييم وتطوير إطار إعداد وعرض القوائم

### المالية المصري - دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة

د. علاء أحمد إبراهيم رزق؛ د. خالد إسماعيل عبد الرحيم عقيلي

#### ١ - مقدمة ومشكلة الدراسة:

تعتبر القابلية للمقارنة خاصية هامة لمعلومات القوائم المالية لجعلها مفيدة لمستخدميها في فهم وتقييم الأداء المالي للمنشآت، من خلال تحديد أوجه الاختلاف والتشابه في أداء المنشأة عبر الفترات الزمنية، أو بين المنشآت المماثلة في نفس الفترة الزمنية (Khazaei et al., 2021)، وتعتمد القابلية للمقارنة على مفهومين أحدهما، الثبات ويعني تطبيق نفس السياسات المحاسبية للأحداث عبر الفترات الزمنية، والآخر التوحيد ويعني تطبيق نفس السياسات المحاسبية للأحداث المتشابهة في المنشآت (Li et al., 2023).

وتعمل القابلية للمقارنة على توفير مؤشرات وتحليلات تفيد في تحديد اتجاهات الأداء والمركز المالي، وزيادة قدرة المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للمنشأة، وتحقيق كفاءة السوق الأوراق المالية، وحسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على المستوى القومي (Gorji et al., 2023).

وبالرغم من إن الملاءمة والتعبير الصادق (المصدقية) يمثلان محور اهتمام واضعي المعايير المحاسبية كخصائص رئيسية لجودة المعلومات، على أنهما يجعلان معلومات القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، إلا أن القابلية للمقارنة خاصية هامة تتفاعل وتتكامل مع الملاءمة والتعبير الصادق (المصدقية) لزيادة نفعية المعلومات المحاسبية للوفاء باحتياجات المستخدمين (Hou et al., 2022).

ونظرا لأهمية القابلية للمقارنة كخاصية معلوماتية تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، اختلفت جهات وضع معايير المحاسبية ومنظمي الإفصاح بشأن تصنيفها ضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة، فمنها من صنفها على أنها خاصية أساسية للمعلومات المحاسبية (ASB, 1999: ASC, 1982: FASB, 1976: IASB, 1975, 1989: IASC, 1973: AICPA) أو كخاصية ثانوية (IASB, 1992: FASB, 1980) ومنهم من صنفها كخاصية تعزيزية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨: وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦، ٢٠١٥: AASB, 2009) أو معيار لتقييم المعلومات المحاسبية (AAA, 1977) أو كمرشد للتطبيق المحاسبي (AAA, 1966).

وأصبحت عملية تبني المعايير المحاسبية أو تطويرها يتم بناءً على قدرتها على إنتاج معلومات ذات قابلية للمقارنة أكبر من غيرها، حيث أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن الهدف الرئيسي لوضع معايير محاسبية هو تحقيق كفاءة الأسواق المالية من خلال تحقيق خاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المتداولة بها (IASB, 2018)، إلا أن تقييم إطار إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء القابلية للمقارنة يعتبر مطلباً ملحاً لما يتضمنه من أهداف القوائم المالية، ومفاهيم، وخصائص جودة المعلومات، وأساليب القياس المحاسبي، حيث تمثل أهداف القوائم المالية الغايات

التي يجب أن تعمل المعايير المحاسبية على توفير معلومات لتحقيقها، وان المفاهيم المتضمنة الإطار يجب أن تتطور لكي تكون أساس سليم لإنتاج معلومات نافعة، وان خصائص جودة المعلومات يجب إعادة هيكلتها في ضوء منفعة المعلومات، وان يتم إتباع أساليب قياس تنتج معلومات مفيدة لمتخذي القرارات (عقيلي، ٢٠١٩)، ومن ثم أصبح تقييم إطار إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء القابلية للمقارنة أصبح أمراً ضرورياً لزيادة جودة المعلومات المحاسبية لإنتاج معلومات أكثر نفعاً للمستخدمين (محمد، ٢٠٢٢)

إن المتتبع لعملية وضع المعايير المحاسبية في جمهورية مصر العربية، يلحظ أن هناك تطورات متلاحقة بشأن المعايير المحاسبية المطبقة، حيث صدرت معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠٠٦ م بقرار وزير الاستثمار رقم ٣٤٣، وتم تعديلها في عام ٢٠١٥ م بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠، وتم تعديلها مرة أخرى في عام ٢٠١٩ م بقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ باستحداث معايير محاسبية جديدة وإلغاء معايير محاسبية قائمة بهدف تحقيق التقارب مع معايير التقارير المالية الدولية، وتوفير معلومات أكثر نفعاً للمستخدمين تتوافر فيها خصائص جودة المعلومات ولاسيما القابلية للمقارنة (وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦، ٢٠١٥: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)

وبالرغم من التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة المصرية لزيادة كفاءة الاستثمار في سوق الأوراق المالية، من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة وزيادة قابليتها للمقارنة، إلا أن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري لم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ صدوره ضمن قرار وزارة الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥م والخاص بإصدار معايير المحاسبة، مما يؤثر التساؤل التالي، ما أثر انعكاس القابلية للمقارنة على إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري؟، وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ماهية القابلية للمقارنة، وأهميتها، وآليات تحقيقها، والعوامل المؤثرة فيها؟
- ما موقف إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري من القابلية للمقارنة؟
- ما هي أوجه التطوير المطلوبة في إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري لزيادة القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية؟
- ما موقف إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري من القابلية للمقارنة مقارنةً مع دول أخرى تطبيقياً؟

## ٢ - الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات القابلية للمقارنة من زوايا مختلفة سواء كخاصية معلوماتية تحقق العديد من الآثار الإيجابية للأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية، أو تحديد العوامل المؤثرة في تحقيقها، أو كأساس لتقييم وتطبيق المعايير المحاسبية، وبذلك يمكن تبويب الدراسات السابقة في ضوء الهدف منها إلى الاتجاهات الآتية:

- **الاتجاه الأول:** ركز على المزايا أو الآثار الإيجابية الناتجة عن تحقيق القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية، فقد توصلت دراسة (De Franco et al., 2011) إلى أن تحقيق القابلية للمقارنة يزيد من دقة توقعات المحللين الماليين، ويقال من تشتت تنبؤاتهم بشأن الأرباح وأسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية، وأشارت دراسة (Campbell and Yeung et al., 2012) إلى

أن القابلية للمقارنة تمثل أحد المدخلات الهامة في عملية صنع قرارات الاستثمار، وتقييم وتحديد اتجاهات الأداء والمركز المالي للمنشأة، وفي مجال جديد اهتمت دراسة (Zhang, 2012) بأثر تحقيق القابلية للمقارنة في مجال المراجعة بشأن تقييم مخاطر الأعمال، وتخفيض تكلفة الحصول على المعلومات ومعالجتها، وتحسين جودة المراجعة، وتخفيض الوقت اللازم لها، واختبرت دراسة (Kim et al., 2013) العلاقة بين القابلية للمقارنة وتمويل رأس المال، على أنها تحسن من قدرة مقدمي رأس المال (المساهمين والمقرضين) في مجال تقييم مخاطر الاستثمار والانتماء بالمنشآت،

وأشارت دراسة (Shane et al., 2014) إلى العلاقة بين القابلية للمقارنة وتخفيض تكلفة إصدار الأسهم الجديدة، حيث توجد علاقة ايجابية بينهما، لأن القابلية للمقارنة تزيد من دقة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (الصاوي، ٢٠١٩) إلى أن القابلية للمقارنة تحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال تفعيل الحوكمة كآلية رقابية، وتحسين البيئة المعلوماتية، وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات، واتجهت دراسة (Habib et al., 2016) نحو تحديد العلاقة بين القابلية للمقارنة والحد من تقلب العائد الفردي، وتوصلت إلى علاقة ايجابية بين المتغيرين، وعمدت دراسة (Dehchi et al., 2020) لإثبات وتحديد نوع العلاقة بين القابلية للمقارنة وملانمة المعلومات المحاسبية، واتخذت دراسة (محمد، ٢٠٢١) مجالاً جديداً للتأثير الإيجابي القابلية للمقارنة في تقليل الجهد المبذول أثناء عملية المراجعة، وأتعب المراجعة، وتوقيت إصدار تقرير المراجع، وأضافت دراسة (Hou et al., 2022) أن تحقيق القابلية للمقارنة يقلل من مخاطر المعلومات نظراً لتخفيض مستوى عدم التماثل، وتقليل حالة عدم التأكد المحيطة بالقرارات الاستثمارية.

خلصت دراسة (محمد، ٢٠٢٢) إلى أن تحقيق القابلية للمقارنة يؤثر على مستوى الاحتفاظ بالنقدية، والانتماء التجاري للمنشآت، وتوصلت دراسة (Blanco et al., 2022) إلى أن القابلية للمقارنة تحد من الغش أو الاحتيال في القوائم المالية، نتيجة التحليلات والمؤشرات التي يتم استخلاصها واستخدامها في الكشف عن الغش أو الاحتيال، واستهدفت دراسة (Gorji et al., 2023) إلى التحقق من دور القابلية للمقارنة كمتغير معدل في العلاقة بين جودة الأرباح والانتماء التجاري، والتي أثبتت ايجابية تلك العلاقة، واختبرت دراسة (Sunarta and Astuti, 2023) العلاقة ايجابية بين القابلية للمقارنة والأداء التنظيمي للمنشآت، وان القابلية للمقارنة كمتغير وسيط يؤدي دوراً هاماً في تحسين العلاقة ايجابية بين جودة نظام المعلومات المحاسبية والأداء التنظيمي للمنشأة.

- **الاتجاه الثاني:** ركز على العوامل المؤثرة في التحقيق القابلة للمقارنة، حيث توصلت دراسة (Gorden and Gallery, 2012) إلى أن البيئة التنظيمية والمؤسسية تمثل عوامل تعوق تحقيق القابلية للمقارنة، واستهدفت دراسة (Souza et al., 2022) تحديد أثر العوامل الثقافية في عدم تحقيق القابلية للمقارنة بين الدول، وأشارت دراسة (يوسف، ٢٠٢١) إلى أن مراجعة القوائم المالية بواسطة نمط مكتب أو شريك المراجعة نفسه يؤثر ايجابياً على تحقيق القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم المالية، وفي نفس الاتجاه ما خلصت إليه دراسة (علي، ٢٠٢٢) بأنه يوجد تأثير ايجابي لخصائص مكتب المراجعة، لاسيما التخصص الصناعي للمراجع في تحقيق القابلية للمقارنة بمعلومات القوائم المالية المنشورة للمنشآت.

توصلت دراسة (Smith,2022) إلى أن أسلوب مكتب المراجعة له تأثير جوهري على تحقيق القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية، حيث يتمتع المراجعون بمستوى معين من الحرية في تفسير وتطبيق المعايير المحاسبية، واختبرت دراسة (Afzali,2023) أثر الهياكل التنظيمية للمنشأة على تحقيق القابلية للمقارنة، وخلصت إلى أن الهياكل التنظيمية القوية تكون الإدارة في ظلها أقل انتهازية، وبالتالي اتخاذ قرارات مشابهة في أحداث اقتصادية مماثلة، واتجهت دراسة (Li et al., 2023) نحو تحديد الأثر الإيجابي لتطبيق أنظمة الإفصاح الإلكتروني المركزية CDES في تحسين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، خاصة في الصناعات شديدة المنافسة، وأشارت دراسة (Oskou et al.,2023) إلى أن الهيكل التنظيمي للمنشأة له تأثير ملحوظ على جودة المعلومات المحاسبية، ولاسيما قابليتها للمقارنة.

- **الاتجاه الثالث:** ركز على تقييم معايير المحاسبة المطبقة في ضوء القابلية للمقارنة، حيث توصلت دراسة (دسوقي، ٢٠٠٨) إلى أن معايير المحاسبة المطبقة في جمهوريه مصر العربية لم تحقق القابلية للمقارنة بشكل كافي بسبب وجود اختلاف واضح وتفاوت بين المنشآت في ترتيب بنود القوائم المالية، وتحديد تكلفه المخزون، وأشارت دراسة (Zhang and Andrew,2010) إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لم تحقق الأثر المطلوب في زيادة تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، بسبب اختلاف العوامل الثقافية والتنظيمية بين البلدان، واستهدفت دراسة (Shuang and Xiying,2010) التعرف على أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على مستوى القابلية للمقارنة بين المنشآت في دول الاتحاد الأوروبي، وتوصلت إلى أن هناك عوامل ساعدت في ذلك أهمها تقارب العوامل الثقافية، إلا إن دراسة (Neel,2011) ربطت الزيادة في مستوى القابلية للمقارنة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بمحددات هي وجود حوافز قوية للإدارة، وسمات تنظيمية قوية وهو ما أيدته دراسة (Siciliono,2013).

وأشارت دراسة (Wang,2014) إلى أن القابلية للمقارنة يزداد تحققها في ظل معايير التقارير المالية الدولية بسبب سهولة نقل المعلومات بين البلدان وزيادة الإفصاح عن الأرباح في الدول المتقدمة، إلا أن دراسة (إبراهيم، ٢٠١٧) خلصت إلى أن عدم ملائمة معايير التقارير المالية الدولية للتطبيق في الدول النامية ومنها جمهورية مصر العربية، يرجع إلى اختلاف المتغيرات البيئية، والقيم المجتمعية، والهيكل التنظيمي، وان تطبيقها لن يكون له أثراً إيجابية ملحوظة في زيادة القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية المنشورة، وأيدت ذلك دراسة (محمد، ٢٠٢٢) بأن معايير المحاسبة المصرية تواجه معوقات في تحقيق القابلية للمقارنة بين المنشآت، منها التقديرات المحاسبية، وتعدد الطرق والأساليب المتاحة لعرض المعلومات بالقوائم المالية.

توصلت دراسة (Bourveau et al., 2022) إلى أن الإلزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في دول الاتحاد الأوروبي أدى إلى توفير معلومات نافعة في قرارات الاستحواذ والاندماج. من خلال زيادة قابليتها للمقارنة، وأشارت دراسة (Gomes et al., 2023) إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يتوقف مدى قابلية المعلومات للمقارنة على الخصائص الشخصية للقائمين بتطبيق المعايير المحاسبية، ومدى رغبتهم في التطبيق الكامل والسليم لها، واختبرت دراسة (Pavlatos, 2023) تحقق القابلية للمقارنة في ظل الأزمات العالمية، ولاسيما COVID-19، وتأثير العوامل الثقافية والاجتماعية، والهيكل التنظيمية للمنشأة على تحقيق القابلية للمقارنة في ظل هذه الأزمات.

### - التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسة التحليلية للدراسات السابقة أمكن التوصل للنقاط التالية:

- ركزت الدراسات السابقة على أهمية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين، والمنشأة مصدره القوائم المالية، وسوق الأوراق المالية، وانعكاس ذلك كله على الاقتصاد القومي، إلا أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي من حيث علاقتها بخصائص المعلومات الأخرى، وآليات تحقيقها، والعوامل التي تؤثر في مستوى تحقيقها، وهو ما سوف تغطيه الدراسة الحالية.
- ركزت الدراسات السابقة على تحقيق القابلية للمقارنة أفقياً بين المنشآت المشابهة في البلدان المختلفة، نتيجة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، ولم تعطي الاهتمام الكافي القابلية للمقارنة الرأسية بين المنشآت في فترات زمنية مختلفة وهذا يمثل أحد جوانب مشكلة الدراسة الحالية.
- جاءت نتائج الدراسات السابقة بشأن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وانعكاسها على القابلية للمقارنة متضاربة ولا تسير في اتجاه واحد، مما يتطلب التركيز على أخذ العوامل الثقافية والمؤسسية والجوانب التنظيمية في الحسبان، من خلال أخذ المتغيرات البيئية في كل دولة في الاعتبار، للوصول إلى أطر ومعايير تحقق الهدف المنشود منها، وهو ما تأخذه الدراسة الحالية في الاعتبار.
- إن الدراسات التي تناولت تقييم معايير المحاسبة المطبقة تمت في بيئات أجنبية، والتي هي تختلف عن خصائص البيئة المصرية، الأمر الذي يستلزم أن يتم تطوير معايير المحاسبة المصرية وإطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري في ضوء خصائص ومتطلبات البيئة المصرية.
- يوجد ندرة في الكتابات العربية التي تناولت تقييم الأطر المفاهيمية أو أطر إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء قدرتها على تحقيق القابلية للمقارنة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه من خلال دراسة وتقييم إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري.

### ٣- أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد أثر انعكاس القابلية للمقارنة على إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري، وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:
- تحديد ماهية القابلية للمقارنة، وأهميتها، وآليات تحقيقها، والعوامل المؤثرة في تحقيقها.
  - تقييم إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري في ضوء القابلية للمقارنة.
  - تحديد أوجه تطوير إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري لزيادة القابلية للمقارنة في القوائم المالية.
  - التحقق من دور إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري في تحقيق القابلية للمقارنة مقارنة مع إطار إعداد وعرض القوائم المالية بألمانيا تطبيقياً.

#### ٤ - أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة الحالية إلى الآتي:

١/٤ الأهمية النظرية: ترجع أهمية الدراسة من الناحية النظرية إلى الآتي:

- إن القابلية للمقارنة لم تلقى التأصيل النظري الكافي في الدراسات التي تمت في البيئة المصرية, من حيث ماهيتها, وأهميتها, وآليات تحقيقها, والعوامل المؤثرة في مستواها.

- تقييم إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري في ضوء القابلية للمقارنة للوقوف على مدى مساهمته في تحقيقها, وهو ما لم تتناوله أياً من الدراسات السابقة, وبالتالي العمل على الحد من الفجوة البحثية المرتبطة بهذا الموضوع.

- تحليل العلاقة بين القابلية للمقارنة كخاصية معلوماتية وخصائص المعلومات الأخرى, وأسس وضع المعايير المحاسبية, وأهداف القوائم المالية, وأساليب القياس المحاسبي للوصول إلى أوجه تطوير إطار وإعداد القوائم المالية المصري, لكي يلبي احتياجات المستخدمين في صنع قراراتهم الاستثمارية, ويزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية المصري.

- تحديد أساس سليم لتطوير وتبني معايير المحاسبة وتقييمها, لتوفير معلومات تلبي احتياجات المستخدمين, وتكون أكثر نفعاً في اتخاذ القرارات في جمهورية مصر العربية.

٢/٤ الأهمية التطبيقية: ترجع أهمية الدراسة الحالية تطبيقياً إلى أنها توفر معلومات تخدم الأطراف المهتمة على النحو التالي:

- **المستثمرون:** بتوفير معلومات تحسن من قدرتهم على التحليل والتفسير والتنبؤ واتخاذ القرارات الرشيدة, والذي ينعكس بدوره على كفاءة السوق الأوراق المالية, والاقتصاد القومي في مجمله:

- **المقرضون:** من خلال توفير معلومات تحسن قدرتهم على تقييم مخاطر الائتمان للمنشآت, والحكم السليم على أداء المنشآت, وتحديد اتجاهات المستقبل مقارنة بالمنشآت المماثلة.

- **مراجعو الحسابات:** بتوفير منهج متكامل يساعد المراجعين على إبداء الرأي الفني السليم بشأن القوائم المالية, وبالتالي تحسين جودة المراجعة, بجانب تخفيض الجهد المبذول, والوقت اللازم لتنفيذ عملية المراجعة.

- **منظمو الإفصاح:** بتوفير آليات لتحقيق القابلية للمقارنة, وأخذها في الحسبان للعمل على تحسين البيئة المعلوماتية عن المنشآت بسوق الأوراق المالية, مما يؤدي إلى تحسين جودة القرارات الاستثمارية بالسوق, وبالتالي تحسين كفاءته, بجانب إحكام الرقابة على تصرفات الإدارة, ومساءلتها للحد من السلوك الانتهازي.

- **واضعو المعايير:** من خلال توفير معلومات عن أسس تقييم إطار إعداد وعرض القوائم المالية, وآليات وضع تلك الأسس واستخدامها عند وضع أو تبني معايير محاسبية جديدة, أو تعديل إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

- **الجهات الرقابية:** بتوفير معلومات تمكن الجهات الرقابية والمنوط بها حماية المستثمرين, من تقييم أداء المنشآت, وتحديد الأسعار العادلة للسهم, ومدى كفاية الإفصاح عن أداء ومراكز المنشآت المسجلة بسوق الأوراق المالية.

## ٥- أسلوب ومنهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تحقيق هدفها على أسلوبين هما:

١/٥ **الدراسة النظرية:** استخدم من خلالها المنهج الاستقرائي للدراسات السابقة والإصدارات العلمية التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة (القابلية للمقارنة وإطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري)، والمنهج الاستنباطي لتقييم إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري في ضوء قدرته على تحقيق القابلية للمقارنة، والتوصل إلى أوجه التطوير المطلوبة في هذا الإطار.

٢/٥ **الدراسة التطبيقية:** تم فيها إتباع الخطوات العلمية بشأن اختيار مجتمع وعينة الدراسة، وصياغة الفروض، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لنوعية البيانات، ومصادر البيانات، وذلك على النحو التالي:

١/٢/٥ **مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل كل من مجتمع وعينة الدراسة في الآتي:

- **جمهورية مصر العربية:** حيث تم اختيار عدد ٥٠ منشأة الأكثر نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٤م حتى ٢٠٢٠م وذلك لعدة عواما هي تعديلات معيار المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٩م، والبعد عن الأزمات المحلية مثل ثورتي ٢٠١١م و ٢٠١٣م، وجائحة كورونا ٢٠٢٠م.

- **ألمانيا:** حيث تم اختيار عدد ٥٠ منشأة الأكثر نشاطاً في بورصة فرانكفورت للأوراق المالية، ويرجع اختيار ألمانيا كأحد دول الاتحاد الأوروبي الملزمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، حيث تتصف معايير التقارير المالية بالعمل على تعزيز القابلية للمقارنة، وتوفير المعلومات اللازمة لمساءلة الإدارة من خلال التحليلات والمؤشرات المستمدة من قابلية المعلومات للمقارنة (Bourveau et al., 2022).

## ٢/٢/٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة التطبيقية على مجموعة أساليب إحصائية تناسب بيانات الدراسة للتحقق من اختبار الفروض، وتحقيق الهدف منها وتمثل في الآتي:

- الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics (DS): بصفته أكثر دلالة وتعبيراً ووصفاً للبيانات عن الأرقام المطلقة، ويتمثل في الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، والتباين، ومعامل الاختلاف.

- اختبار (F Test) (F): للتحقق من مدى وجود تجانس أو اختلافات بين مجموعتي بيانات عينة الدراسة التطبيقية.

- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient (PCC): لتحديد نوع وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، فإذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة تكون العلاقة عكسية، أما إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة فإن العلاقة تكون طردية، أما قوة العلاقة فإذا كانت قيمة معامل الارتباط تقترب من الواحد الصحيح فهي علاقة قوية، أما إذا كانت تقترب من الصفر فإنها علاقة ضعيفة، وإذا كانت مساوية للصفر فإنه لا توجد علاقة.

- معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF) : للتحقق من مدى وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغير المستقل والمتغيرات الداخلية في نموذج الانحدار، فإذا كانت قيمة معامل التضخم أقل من أو يساوي (٤) فإنه لا توجد مشكلة ازدواج خطي، وإذا كانت محصورة ما بين (٤) إلى (١٠) فإنه توجد مشكلة ازدواج خطي بسيط، أما إذا كانت قيمة معامل التضخم أكبر من (١٠) فإنه توجد مشكلة ازدواج خط كبيرة.
- مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix (PCM): لتحديد نوع وقوة العلاقة التبادلية بين متغيرات الدراسة ككل (المستقلة والتابعة والرقابية) والداخلية في نموذج الانحدار.
- أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Method (SLRM): لتحديد قيمة المتغيرات اللازمة لحساب مستوى القابلية للمقارنة بين معلومات القوائم المالية للمنشآت في البلدان محل التطبيق.
- أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (The Multiple Linear Regression (MLRM) Method: لتحديد قدرة المتغير المستقل المتغيرات الرقمية في التأثير على المتغير المستقل بالدراسة وهو قابلية القوائم المالية للمنشآت للمقارنة في البلدان محل التطبيق.
- ٣/٢/٥ فرض الدراسة:** تم صياغة فرض الدراسة بما يخدم الهدف الرئيسي من الدراسة التطبيقية، وهو التحقق من قدرة إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري على تحقيق القابلية للمقارنة مقارنة مع مثيله في ألمانيا، وبذلك يكون فرض الدراسة في شكل فرض عدم على النحو التالي:
- H0: "لا يوجد اختلاف في مستوى القابلية للمقارنة بالقوائم المالية المنشورة في البورصة المصرية عن القوائم المالية المنشورة في بورصة ألمانيا".
- ٤/٢/٥ مصادر بيانات الدراسة:** تم الاعتماد على مصادر للحصول على بيانات الدراسة تتمثل في موقع البورصة المصرية للحصول على قائمة بالمنشآت المدرجة بمؤشر EGX 50 والقطاعات التابعة لها وتواريخ إصدار القوائم المالية للمنشآت عينة الدراسة <https://www.egx.com.eg>، وموقع معلومات مباشر للحصول على التقارير المالية السنوية للمنشآت المسجلة بالبورصة المصرية عينة الدراسة <https://www.mubasher.info/countries/eg>، وموقع بورصة فرانكفورت بألمانيا للحصول على التقارير المالية السنوية للمنشآت بألمانيا متاح على <https://www.boerse-frankfurt.de/en>، وموقع الاستثمار في ألمانيا، للحصول على التقارير المالية السنوية للمنشآت عينة الدراسة، والتي لم تتوافر من المصدر السابق متاح على <https://sa.investing.com/markets/germany>.

## ٦- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية من حيث المكان والزمان في الآتي:

- ١/٦ حدود مكانية:** تتمثل في اختيار ألمانيا كأحد دول الاتحاد الأوروبي الملزمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، والتي تعمل بدورها على تعزيز القابلية للمقارنة، وتحسين جودة المعلومات المالية المنشورة، وتمكين المستثمرين والمشاركين بالسوق من اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة، وتعزيز المساءلة من خلال الحد من الفجوة المعلوماتية بين مقدمي رأس المال والإدارة، وتوفير المعلومات اللازمة لمساءلة الإدارة من خلال التحليلات والمؤشرات المستمدة من قابلية المعلومات للمقارنة (Wang., 2014: Bourveau et al., 2022).

٢/٦ **حدود زمنية:** تمت الدراسة التطبيقية خلال الفترة من ٢٠١٤م حتى ٢٠٢٠م وذلك لعدة اعتبارات أهمها الأخذ في الحسبان آخر تعديلات معيار المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٩م. والبعيد عن الأزمات المحلية مثل ثورتي ٢٠١١م و ٢٠١٣م جائحة كورونا ٢٠٢٠م. وذلك بالاعتماد على التقارير المالية لهذه المنشآت، ويرجع ذلك إلى توافر تلك البيانات خلال الفترة المحددة.

### ٧- الإطار النظري للدراسة:

يتضمن الإطار النظري للدراسة كل من الإطار النظري للقابلية للمقارنة، وتقييم إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري في ضوء القابلية للمقارنة، وأوجه التطوير المقترحة في إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري لتحقيق القابلية للمقارنة لتحقيق القابلية للمقارنة بشكل أكبر، وذلك على النحو التالي:

### ٧/١ الإطار النظري للقابلية للمقارنة:

يتضمن الإطار النظري القابلية للمقارنة كلاً من مفهوم القابلية للمقارنة، وأنواعها، وأهميتها، وآليات تحقيقها، والعوامل المؤثرة في تحقيقها، والصعوبات التي تواجهها، على النحو التالي:

٧/١/١ **مفهوم القابلية للمقارنة:** إن المتتبع للفكر المحاسبي يلحظ اختلاف وجهات النظر بشأن تحديد مفهوم معين للقابلية للمقارنة، نظراً لأهميتها، وآثارها الإيجابية المتعددة، وتعدد الأطراف ذات العلاقة بها، ولقد اتخذت تلك التعريفات اتجاهات مختلفة، ولكنها متكاملة على النحو التالي:

**-الاتجاه الأول:** يركز على آليات تحقيق القابلية للمقارنة، حيث تعرف على أنها توفير معلومات محاسبية مماثلة في حالة استخدام منشأتين أو أكثر نظم معلومات محاسبية مماثلة، أو ربط المعلومات المحاسبية بأساس أو معيار معين، أو معالجة الموارد الاقتصادية المتشابهة بممارسات محاسبية مشابهة: (Chircop et al., 2020: Khuang et al., 2022: Gorji et al., 2023: Oskou et al., 2023)

**-الاتجاه الثاني:** ركز على أهمية القابلية للمقارنة، حيث تعرف على أنها خاصية معلوماتية تعمل على تسهيل التحليلات والتنبؤات واستخلاص المؤشرات لاتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة وفعالية، من خلال تمكين مستخدمي القوائم المالية من مقارنة الأرقام المحاسبية والوصول إلى استنتاجات وتحليلات سليمة (الحوشي، ٢٠٢٠: محمد، ٢٠٢١: Fujimoto et al., 2019: Sunarta and Astuti, 2023)

**-الاتجاه الثالث:** ركز على الهدف من القابلية للمقارنة، حيث تعرف على أنها خاصية تهدف إلى تمكين المستخدمين من التعرف على أوجه الاختلاف والتشابه بين أداء المنشأة، وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها بين الفترات الزمنية المختلفة (يوسف، ٢٠٢١: Choi et al., 2019: Afzali, 2023: Gomes et al., 2023)

**-الاتجاه الرابع:** ركز على علاقة القابلية للمقارنة بالخصائص الأخرى، حيث تعرف على أنها خاصية معلوماتية تسمح بفهم أفضل للمعلومات المحاسبية، وتجعلها أكثر ملائمة، وتحقيقاً للشفافية، في ضوء الموازنة بين التكلفة والعائد، ومراعاة أكثر للأهمية النسبية لبنود محل المقارنة (ICAS, 2006: Do et al., 2021: Guimaes and Rover, 2022: Li et al., 2023)

### لفهم أعمق القابلية للمقارنة يجب الإشارة إلى النقاط التالية:

- إن القابلية للمقارنة كخاصية معلوماتية تمكن مستخدمي القوائم المالية من تحسين جودة القرارات الاقتصادية، من خلال تحسين جودة مدخلات عمليات اتخاذ القرارات.
  - إن القابلية للمقارنة كخاصية معلوماتية تتطلب توافر عوامل محددة بشأن وظائف المحاسبة (القياس والتوصيل)، تتمثل في الثبات في اختيار الطرق المحاسبية عبر الفترات الزمنية المختلفة لنفس المنشأة، والتوحيد في اختيار السياسات المحاسبية بين المنشآت، وتبني آليات محددة بشأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
  - إن القابلية للمقارنة لها تأثير في درجة تحقق خصائص المعلومات المحاسبية الأخرى، مثل الملائمة، والقابلية للفهم، والأهمية النسبية، والتكلفة والعائد.
  - إن القابلية للمقارنة كخاصية تختلف عن مفهوم الثبات والتوحيد، حيث يعد كل من الثبات والتوحيد آليات لتحقيق هدف رئيسي هو القابلية للمقارنة.
- وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن القابلية للمقارنة هي خاصية معلوماتية، تتحقق من خلال استخدام أساليب مماثلة القياس والإفصاح المحاسبي، لتوفير معلومات تمكن أصحاب المصالح والمنشآت من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المنشأة عبر السنوات أو أداء المنشآت المماثلة، ومن ثم تحسين جودة قراراتهم الاقتصادية، من خلال الاعتماد على معلومات أكثر ملائمة، وقابلة للفهم، وتحقيق الشفافية.
- ٢/١٧ أنواع القابلية للمقارنة: تمثل القابلية للمقارنة كخاصية معلوماتية هامة، تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين أداء نفس المنشأة على فترات زمنية مختلفة، أو بين أداء منشآت مشابهة داخل الدولة أو بين الدول خلال نفس الفترة، وبذلك يتضمن القابلية للمقارنة الأنواع الآتية:
- **المقارنة الأفقية (المكانية):** يقصد بها تحديد التشابه والاختلاف بين أداء المنشآت المماثلة خلال فترة زمنية معينة، قد تكون تلك المنشآت داخل دولة معينة، أو تنتمي لدول مختلفة، وبذلك يوجد من المقارنة الأفقية حالتين هما:
  - المقارنة بين المنشآت داخل نفس الدولة: حيث تخضع المنشآت محل المقارنة لنفس المعايير المحاسبية المطبقة، والقواعد والقوانين المنظمة لنشاط المنشآت، وتحقيق القابلية للمقارنة في هذه الحالة يتطلب كل من، الاتساق الداخلي بأن يكون محتوى المعيار المحاسبي متسقاً مع المنهج المستخدم في صياغة المعايير المحاسبية الأخرى، واتساق التطبيق بأن يتم استخدام نفس السياسات والبدائل المحاسبية من فترة لأخرى داخل المنشأة، أو خلال فترة زمنية واحدة المنشآت المماثلة (Sunarta and Astuti, 2023).
  - المقارنة بين منشآت مماثلة تنتمي لدول مختلفة: يطلق عليها المقارنة الدولية ويتعذر تحقيقها نظراً للطبيعة الخاصة التي تتمتع بها كل دولة عن غيرها، من حيث المعايير المحاسبية المطبقة، والقرارات والقوانين التي تنظم سير عمل المنشآت، وكذلك اختلاف العوامل الثقافية والتنظيمية بالمنشآت، وأن تحقيق القابلية للمقارنة في هذه الحالة يتطلب توافر التوافق الدولي، والذي يهدف إلى دمج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متسقة، وتشمل اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لتحديد أوجه التشابه

والاختلاف (قديري، ٢٠٢٠)، وأن التوافق الدوري يتطلب نوعين من المعالجات المحاسبية، أولهما: المعالجة القياسية وهو أسلوب محاسبي واحد في الأحداث والظروف المماثلة بين المنشآت المشابهة، أو لنفس المنشأة على مرور الزمن، وثانيهما: المعالجة المحاسبية المسموح بها، وتعني استخدام بديلين محاسبين فقط للمعالجة المحاسبية، والمفاضلة بينهما في حالة اختلاف الظروف بين المنشآت المماثلة (Dhole et al.,2021)

- **المقارنة الرأسية (الزمنية):** يقصد بها تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين أداء نفس المنشأة من فترة زمنية الأخرى (IASB,2018)، ويتطلب تحقيقها عدة عوامل من أهمها، وحدة النقد المستخدمة بحيث تكون وحدة النقد المستخدمة متجانسة بمعنى تطابق وتمائل الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد من فترة لأخرى، والفترة الزمنية محل المقارنة يجب أن تكون الفترات الزمنية محل المقارنة متماثلة، والتجميع بحيث يجب مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد من فترة لأخرى لكي يتيح إمكانية مقارنة تلك البنود المجمعة عند عرض القوائم المالية، والثبات في القياس والإفصاح بحيث يتم استخدام نفس طرق القياس والإفصاح، لإمكانية إجراء مقارنة بين طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية لأخرى، وفي حالة التغيير في أي منها يجب الإفصاح الكامل عن ذلك، وتوحيد نماذج العرض بحيث يمكن مقارنة نماذج العرض من خلال استخدام نفس نماذج العرض لتقديم المعلومات من فترة إلى أخرى، والإفصاح الكامل عن التغيرات في الظروف والأحداث التي قد تؤثر على المنشأة ومركزها المالي من فترة إلى أخرى (هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٣)

٣/١/٧ أهمية القابلية للمقارنة: يترتب على تحقيق القابلين المقارنة العديد من الآثار الإيجابية على مستوى الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المحاسبية مثل مستخدمي المعلومات المحاسبية، والمنشأة مصدرة القوائم المالية، وسوق الأوراق المالية، والاقتصاد القومي، ومهنة المراجعة على النحو التالي:

- **مستخدمي المعلومات المحاسبية:** إن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة لها اثر ايجابي، بالنسبة للمستثمرين، والمحللين الماليين، والمشاركين الآخرين في سوق الأوراق المالية، وغيرهم من أصحاب المصالح، بجانب متضمنات تحقيق القابلية للمقارنة على بيئة المعلومات المحاسبية (الصاوي، ٢٠١٩)، وتتأني أهمية القابلية للمقارنة لمستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال زيادة نفعية المعلومات المحاسبية، حيث تعتمد منفعة المعلومات المحاسبية بشكل كبير على قدرة المستخدمين بربطها ببعض واستخلاص مؤشرات وقياسات بين المنشآت المماثلة، مما يساعدهم على تقييم المنشآت بشكل أفضل (Hou et al.,2022)، بجانب حصولهم على معلومات أكثر تمكنهم من فهم سلوك السوق بسرعة وبشكل أوضح والتنبؤ بالأسعار مستقبلاً (Gorji et al.,2023)، وإيجاد أسس سليمة لتقييم الفرص البديلة، واتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض بشكل أفضل (إبراهيم، ٢٠١٧)، وزيادة كفاءة قرارات الاستحواذ لأنها تتيح تقييم واختيار أفضل المنشآت المستحوذة (Yi et al., 2021)، وزيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين وتقليل تشتتها لتوافر خاصية القابلية للمقارنة (Sunarta and Astuti,2023)، وتعزيز قدرة المحللين الماليين على التنبؤ بالأرباح المنشآت، وعمل استنتاجات أكثر وضوحاً ودلالةً حول أوجه التشابه والاختلاف بين المنشآت (Afzali,2023).

يساهم توافر القابلية للمقارنة في جعل المستخدمين قادرين على إجراء تحليلات أكثر مما يزيد من منفعة المعلومات المحاسبية المتاحة، باستخدام المقارنات مع المنشآت المماثلة بما يمكن من الحكم السليم على أداء المنشآت نتيجة لانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات وزيادة الشفافية، مما يسهل من تقييم أداء المنشآت (محمد، ٢٠٢١: Bordeman et al., 2021)، وتعمل القابلية للمقارنة على تخفيض تكاليف جمع وتحليل المعلومات التي توفرها المنشأة، حيث تكون هذه التكاليف أقل في حالة توافر المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة بشكل أكثر من مثيلاتها (Afzali, 2023)، كما أن زيادة درجة القابلية للمقارنة مع المنشآت المماثلة يترتب عليها انخفاض التكلفة الحدية لاكتساب المعلومة ومعالجتها بالنسبة للمستثمرين ومن ثم انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية وزيادة قابليتها للفهم (Do, 2021).

تؤدي القابلية للمقارنة دوراً رقابياً كآلية للحكمة تعمل على الحد من دوافع الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح (الصاوي، ٢٠١٩)، لأن تحقيقها يترتب عليه زيادة كمية ونوعية المعلومات المتاحة للمستخدمين، وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات، وتحسين بيئة المعلومات حول المنشآت، مما يخلق وضع أفضل لفهم والتنبؤ بالأحداث الاقتصادية للمنشآت، وبالتالي تحقيق رقابة على تصرفات وممارسات الإدارة بشأن إدارة الأرباح (Dhole et al., 2021).

- **المنشأة مصدره القوائم المالية:** إن توافر خاصية القابلية للمقارنة يحقق العديد من الآثار الإيجابية على مستوى المنشأة مصدره القوائم المالية، من حيث زيادة قيمتها والتي تتحقق من خلال تحسين إدارة المنشأة، حيث تتيح توافر القابلية للمقارنة لإدارة المنشآت إمكانية مقارنة أداء المنشأة مع المنشآت المماثلة، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة أداء المنشأة، وكفاءة الاستثمار بها، وزيادة الابتكارات من خلال القرارات التصحيحية المناسبة (Gomes et al., 2023)، وتدفع المقارنات العاملين بالمنشأة على بذل المزيد من الجهد لتحسين المركز التنافسي للمنشأة، والعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية بها (عبد الرحمن، ٢٠١٦)، وكذلك تسهيل إتمام التعاقدات الوكالة، من خلال تقريب وجهات النظر حول شروط التعاقد بتوافر نفس القدر من المعلومات المحاسبية بين الأطراف الداخلية والخارجية (Thuy et al., 2021).

يؤدي تحقيق القابلية للمقارنة إلى زيادة كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المتاحة، وارتفاع مستوى تماثل المعلومات بين المتعاملين بالسوق، مع انخفاض تكلفة حيازة المعلومات، مما يؤدي إلى زيادة انعكاس المعلومات المحاسبية في العوائد الحالية للأسهم (Geng, 2022)، وكذلك تحسين البيئة المعلوماتية للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الرغبة في الاستثمار بأسهم المنشأة عند مقارنتها بالمنشآت الأخرى المماثلة، ومن ثم ارتفاع معدل دوران أسهم المنشأة، والتي يؤدي بدوره إلى زيادة سيولة أسهمها (الصاوي، ٢٠١٩: Gorji et al., 2023).

إن تحقيق القابلية للمقارنة يحد من دوافع الإدارة لحجب المعلومات غير الجيدة عن أداء المنشأة والعمل على الإفصاح عنها، ومن ثم إمكانية مقارنتها مع معلومات المنشآت الأخرى، والحصول على مؤشرات حول تقلبات عوائد الأسهم وتحديد أسبابها، وبالتالي تقليل دوافع المستثمرين نحو التخلص من أسهم المنشأة (الحوشي، ٢٠٢٠: Habib et al., 2020)، ويساهم تحقيق القابلية للمقارنة إلى انخفاض درجة عدم التأكد في سوق الاقتراض، من خلال تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات، وزيادة الدقة والشفافية بالمعلومات، وتوافر مقارنات لتقييم أفضل لأداء المنشأة، ومراجعة وتعديل توقعات المقرضين بشأن تدفقات النقدية المستقبلية،

وتخفيض مخاطر الاستثمار، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية تتسم بالرشد وتنعكس في شكل تخفيض معدلات العائد المطلوبة (الحوشي، ٢٠٢٠: Ghahrmani et al., 2021).

– **سوق الأوراق المالية:** تؤدي المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة دوراً في تحقيق قدرة سوق الأوراق المالية على تشجيع الاستثمار، ومن ثم تحقيق التنمية للمجتمع من خلال زيادة حركة الاستثمارات في المجتمع، والتي تتم من خلال زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية والتي تنأتى من خلال تحسين البيئة المعلوماتية المتعاملين، وتحسين دقة وشفافية المعلومات المحاسبية، وزيادة كميتها ونوعيتها، وتخفيض تكاليف الحصول عليها، والحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم التقييم السليم لإدارة المنشأة (Yang et al., 2021)، والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالسوق وتوفير مؤشرات مالية وتحليلات، واستكمال البيانات المحاسبية المبتورة، والحد من العوائد المحققة من حيازة المعلومات الخاصة (Dehehi et al., 2020)، وزيادة سيولة السوق بتوفير معلومات محاسبية تؤدي إلى تحسين كفاءة الاستثمار بالسوق نتيجة لزيادة جوده شفافية القوائم المالية (Gomes et al., 2023).

إن توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الدول، مما يساعد على تكامل أسواق الأوراق المالية وتحقيق ما يسمى بتكامل الأسواق الدولية (Gorji et al., 2023).

– **الاقتصاد القومي:** يؤدي تحقيق القابلية للمقارنة إلى العديد من الآثار الإيجابية على مستوى المتعاملين بسوق الأوراق المالية، وسوق الأوراق المالية، مما ينعكس في مجمله بالآثر الإيجابي على الاقتصاد القومي، حيث أن توفير معلومات محاسبية تمكن من عمل المقارنات، والحصول على المؤشرات عن أداء المنشآت، وانخفاض تكاليف الحصول عليها، وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات مما يشجع المستثمرين الأجانب من الدخول إلى سوق الأوراق المالية المحلية، من خلال إمكانية إجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة في البلدان المختلفة (الصاوي، ٢٠١٩).

يرغب المستثمرون الأجانب في الحصول على معلومات تمكنهم من التقييم السليم لأداء المنشآت، ومقارنتها بالمنشآت المماثلة في الدول الأجنبية، وزيادة الرغبة في الدخول في أسواق أخرى تحقق لهم عوائد أفضل، ومن ثم تحقيق التقارب بين أسواق الأوراق المالية المختلفة بما يشجع على تحقيق التكامل بين الدول (Afzali, 2023)، كما أن تحقيق القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية يوفر مؤشرات وتحليلات ومقارنات لقطاعات الصناعة المختلفة، ويحسن من إمكانية التنبؤ بالأرباح المستقبلية، مما يجعل الاستثمارات تتجه نحو القطاعات الصناعية الثقيلة والتكنولوجية، والتي تمثل عصب الاقتصاد القومي والتي تكون منشآتها في البداية قد لا تحقق أرباح ولكن في المستقبل تحقق أرباح عالية (Sunarta and Astuti, 2023).

– **مهنة المراجعة:** إن توافر خاصية القابلية للمقارنة لها آثار إيجابية على مستوى مهنة المراجعة، من خلال تحسين جودة المراجعة، والتي ترجع إلى توافر القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية، ومن ثم استيعاب أفضل لمهام المراجعة، وتوسيع المعرفة النسبية وتحسين مهارات فريق العمل، وتحسين أحكام المراجعة، وتقييم أفضل لمخاطر نشاط العميل، ووضع أفضل عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة مما ينعكس في مجمله على جودة المراجعة بتحسينها (Park et al., 2021).

يؤدي توافر خاصية القابلية للمقارنة إلى تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات ومعالجتها من قبل فريق المراجعة، نتيجة لتخفيض تكاليف ووقت تجميع وتشغيل المعلومات، مع التخطيط أفضل عند تنفيذ عملية المراجعة (Aldoseri et al., 2021)

٤/١/٧ آليات تحقيق القابلية للمقارنة: إن تحقيق خاصية القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية يتطلب توافر مجموعة من الآليات، محلياً: ممثلةً في الثبات (الاتساق) المحاسبي، والتوحيد المحاسبي، والإفصاح عن السياسات المحاسبية وتغييراتها، ودولياً: متمثلةً في التوافق المحاسبي الدولي، على النحو التالي:

- **الثبات (الاتساق) المحاسبي:** يعرف الثبات المحاسبي على أنه تطبيق نفس المبادئ والسياسات والمفاهيم والطرق والإجراءات لكل عنصر من عناصر القوائم المالية خلال الفترات الزمنية المختلفة (Penno, 2022)، وذلك بهدف إجراء المقارنات السليمة اللازمة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لنفس المنشأة من سنة إلى أخرى (Oskou et al., 2023)، وتحديد اتجاهات التطور في أنشطة المنشأة في الفترات السابقة والتنبؤ بتطورها في الفترات المستقبلية مع مراعاة الظروف الخاصة بكل منشأة (إجديع، ٢٠١٥) وتخفيض مساحة الاختيار المحاسبي مما يحد من إدارة الأرباح المحاسبية (Fang et al., 2021)

وأكدت معايير المحاسبة المصرية تطبيق الثبات بالمعيار المحاسبي رقم (٥)، حيث أشار إلى أن مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الفترات الزمنية المختلفة، للوقوف على الاتجاهات في موقفها وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، من خلال تطبيق نفس السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى، وحدد المعيار شروطاً للخروج عن الثبات وهي أن يكون التغيير مطلوب بموجب معيار محاسبي مصري، أو يكون التغيير يؤدي إلى قوائم مالية تقدم معلومات يعتمد عليها وأكثر صلة بالمعاملات والأحداث التي تؤثر على المركز أو الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩، معيار رقم (٥)).

- **التوحيد المحاسبي:** يقصد بالتوحيد المحاسبي إمكانية تقديم البيانات المالية بواسطة المنشآت المختلفة باستخدام نفس القواعد والإجراءات المحاسبية مفاهيم القياس والتقييم النوعي وطرق الإفصاح وطريقه عرض القوائم المالية (Liang, 2022)، بحيث تصبح المعلومات المحاسبية ذات دلالة موحدة يمكن على أساسها عقد المقارنات المكانية بين المنشآت المختلفة (Oskou et al., 2023)، وتقييد حرية الإدارة في تحديد أرقام مختلفة نتيجة النشاط وزيادة الثقة في معلومات القوائم المالية (Penno, 2022)، وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل التوحيد المحاسبي يجب مراعاة طبيعة الظروف والمتغيرات البيئية التي تحيط بالمنشأة والتي قد تختلف من منشأة لأخرى ومن وقت لآخر (Hong et al., 2023)

- **الإفصاح عن السياسات المحاسبية وتغييراتها:** يقصد بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وتغييراته هو الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استخدمتها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية، والإعلان عن كافة المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المكمل للسياسات المحاسبية، في ملاحظات القوائم المالية أو ملخص منفصل بعد عرض الملاحظات، وذلك لتقديم صورة شاملة وعادلة تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية (عبد الرحمن، ٢٠١٦)

يدعم الإفصاح عن السياسات المحاسبية وتغيراتها القابلية للمقارنة، حيث تمكن مستخدمي القوائم المالية من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بشأن بنود القوائم المالية من خلال مقارنتها بقيم نفس البنود في سنوات سابقة للمنشأة نفسها (Li et al., 2023)، والحد من التغيير الإداري السياسات المحاسبية، والذي يمثل أحد الأسباب الرئيسية في ممارسة إدارة الأرباح، كما تمكن مستخدمي القوائم المالية من التعرف على الأسس والقواعد المستخدمة في إعداد التقديرات المحاسبية، والعوامل المرتبطة بها، والتغيرات الخاصة بها، مما يحد من الآثار السلبية لهذه التقديرات على جودة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة ((Ning et al., 2022).

- **التوافق الدولي**: يقصد بالتوافق الدولي عملية دمج وتوحيد السياسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي يقدم نتائج متسقة، ويشمل اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لتحديد نقاط التشابه والاختلاف ثم العمل على جمع هذه الأنظمة مع بعضها البعض (قادري، ٢٠٢٠)، ويهدف التوافق الدولي إلى زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة من خلال الاتصال وتوافق الممارسات والسياسات المحاسبية بين الدول وذلك بوضع حدود ودرجات الاختلاف بين السياسات والممارسات بين هذه الدول (Gorji et al., 2023).

ونبعت الحاجة إلى التوافق الدولي نتيجة مجموعة عوامل أهمها عولمة الأسواق المالية والقدرة التكنولوجية، وظهور المنشآت متعددة الجنسيات والاتجاه العالمي نحو الخصخصة (محمد، ٢٠٢٢)، على أنه يعمل على تحسين عملية اتخاذ القرارات من المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار خارج حدود بلادهم، وزيادة الرغبة في الاطلاع على المنشآت متعددة الجنسيات، وتخفيض مستوى الغموض في تفسير المعلومات المحاسبية، وتوفير أساس أفضل للتخطيط الاقتصادي، وتعزيز كفاءة أسواق رأس المال العالمية (Li et al., 2023).

٥/١/٧ **العوامل المؤثرة في تحقيق القابلية للمقارنة**: يتطلب تحقيق القابلية للمقارنة مجموعة من العوامل يجب توفرها بشكل معين أو بمستوى محدد حتى تتوافر المقومات الأساسية القابلية للمقارنة منها ما يتعلق بالمعايير المحاسبية ومنها ما هو مرتبط بالمنشآت مصدره القوائم المالية ومنها ما هو مرتبط بتنظيم البيئة المحيطة بالمنشأة، على النحو التالي:

- **عوامل مرتبطة بمعايير المحاسبة**: تمثل معايير المحاسبة الإطار العام للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية ولذا فان قابلية تلك المعلومات للمقارنة يتوقف على الآتي:

• **أسس وضع المعايير المحاسبية**: يوجد نوعين من أسس وضع المعايير في الفكر المحاسبي هما أساس القواعد وأساس المبادئ، حيث تكون المعايير المحاسبية المبنية على أساس القواعد أكثر تفصيلاً وأقل غموضاً بشأن الطرق والبدائل المحاسبية، وتقدم إرشادات تفصيلية في عملية تطبيق البدائل والسياسات المحاسبية، مما يجعل المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية أكثر عرضة القابلية للمقارنة، كما تحد من الأحكام الشخصية للمحاسبين وممارسات إدارة الأرباح (Beerbaum et al., 2021)، أما معايير المحاسبة المبنية على أساس المبادئ فإنها تتصف بالعمومية وتترك جوانب عديدة الأحكام القيمية من قبل معدي القوائم المالية، مما يفسح المجال لممارسات إدارة الأرباح وينعكس ذلك في مجمله على ان تكون المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية أقل قابلية للمقارنة (Chen et al., 2020).

• **أهداف القوائم المالية:** يمثل هدف القوائم المالية هو الأساس الذي يبنى عليه إطار إعداد وعرض القوائم المالية وتحديد نوعية ومحتوى المعايير المحاسبية، ويوجد هدفين أساسيين للقوائم المالية في الأطر المختلفة لإعداد وعرض القوائم المالية على مستوى العالم، أولهما، هدف إفادة القرارات، بحيث توفر القوائم المالية معلومات تفيد متخذي القرارات في صنع قراراتهم الاقتصادية وأن تكون مساهمة الإدارة هدف فرعي أو ضمني يتحقق بمستوى أقل، وأن ذلك قد يكون له آثار إيجابية في تحقيق القابلية للمقارنة في حالة المقارنة الأفقية بين المنشآت، ولكن قد لا تتحقق المقارنة الرأسية لنتائج نفس المنشأة عبر السنوات، (Sunarta and Astuti, 2023)، وثانيهما، هدف مساهمة الإدارة، على أن القوائم المالية توفر معلومات لمساهمة الإدارة عن نتائج المنشأة، وقدرتها على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المتوقعة للمنشأة، وأن ذلك قد يحقق القابلية للمقارنة الرأسية لنفس المنشأة عبر السنوات، في حين قد لا يحقق المقارنة الأفقية بالشكل المطلوب (Oskou et al., 2023)

- **عوامل مرتبطة بالمنشأة:** توجد مجموعة من العوامل المرتبطة بالمنشأة وتؤثر في مدى تحقيق القابلية للمقارنة في المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وتتمثل تلك العوامل في الآتي:

• **هيكل الملكية:** أن التشابه في هيكل ملكية المنشآت يؤدي إلى تقارب ممارسات القوائم المالية بها، الأمر الذي يترتب عليه تحسين مستوى القابلية للمقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة (Ning et al., 2022)، وأن القابلية للمقارنة تمثل مطلباً هاماً وضرورياً لإدارة محافظ الاستثمار بكفاءة وفعالية وذلك من خلال الاستثمار في المنشآت التي توفر معلومات قابلة للمقارنة بشكل أكبر من المنشآت المستثمر بها حالياً، ومن ثم تعكس السياسات المحاسبية المتبعة في المنشأة المستثمر بها تفضيلات المستثمرين، وهو ما يؤدي إلى زيادة درجة القابلية للمقارنة بين المنشآت داخل محافظ الاستثمار (محمد، ٢٠٢٢).

• **طبيعة معاملات المنشأة:** أن تشابه وبساطة هيكل التعاملات بين المنشآت يؤدي إلى زيادة مستوى القابلية للمقارنة، أما تعقيد وغموض المعاملات يزيد من مستوى الأحكام المهنية المطلوبة وعمل التقديرات المحاسبية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى القابلية للمقارنة (الصاوي، ٢٠١٩)، وان المنشآت التي لها نفس طبيعة العملاء تواجه شروط ائتمان ومتطلبات ومخاطر متشابهة وبالتالي إتباع نفس المعالجات المحاسبية مما يزيد من احتمالية تحقيق القابلية للمقارنة بشكل أكبر (Wu, 2010).

• **تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة:** تعتمد لغة تقارير الأعمال الموسعة على إعداد ونشر القوائم المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات مما يعمل على توافر خصائص جودة المعلومات مثل الملاءمة والتمثيل الصادق والوقت والدقة والقابلية للمقارنة (Jameel, 2022)، حيث تسهل لغة تقارير الأعمال الموسعة عملية توافق وتوحيد المعايير المحاسبية، وتحسن من سلسلة عرض البيانات وترميزها بالبطاقات التعريفية لمقارنتها عبر الفترات الزمنية وبين المنشآت المختلفة، والمساهمة في مستوى اعلي من التفصيل عند إعداد القوائم المالية، بحيث تكون مستوى التجميع في بنود القوائم المالية أكثر وضوحاً (هاشم، ٢٠٢١) :

(Tawiah and Borgi, 2022)

- **عوامل تنظيمية:** ويقصد بها العوامل المتعلقة بالبيئة التنظيمية التي تعمل بها المنشآت وعملية المراجعة، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان، على النحو التالي:

- **بيئة العمل التنظيمية:** ويقصد بها المستوى التنظيمي لمهنة المحاسبة من حيث قوانين سوق المال وحماية المستثمر والحكومة والتي يحدد مدى توافرها مدى الالتزام الكامل بمعايير المحاسبة والتطبيق السليم لها (Li et al., 2022)، حيث أن التنظيم القوي لمهنة المحاسبة وتوافر آليات مراقبة فعالة ممثلة في حوكمة الشركات وقوانين سوق المال و قواعد قيد وشطب بالبورصة متضمنة جزاءات إجراءات رادعة للمنشآت المخالفة يزيد من دوافع المنشآت نحو الالتزام الكامل بمعايير المحاسبة والتطبيق السليم لها (Ning et al., 2022)
- **نمط وأسلوب المراجعة:** أن نمط وأسلوب عملية المراجعة له دور هام في تحقيق القابلية للمقارنة على أن تفرد مكتب المراجعة بنمط مميز في عمليه المراجعة يمثل مؤشرا هاما لقابلية معلومات القوائم المالية للمنشآت للمقارنة بسبب جودة تشكيله الخدمات التي يقدمها المكتب ومن أهمها تكاليفات المراجعة (Ahn et al., 20210)، وان القوائم المالية للمنشآت التي يتم مراجعتها بواسطة نفس مكتب المراجعة تكون أكثر قابلية للمقارنة بسبب توحيد أسلوب المراجعة المتبع من قبل مكتب المراجعة (Li et al., 2023)
- **التكامل الاقتصادي بين الدول:** يؤدي تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول إلى زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة حيث أن التكامل الاقتصادي يؤثر بشكل مباشر على الممارسات المحاسبية والطلب على التقارير المالية بشكل عام نتيجة لتغيير صيغة التمويل من محلي إلى دولي، بجانب اختلاف احتياجات المستثمرين الأجانب من المعلومات المحاسبية عن المستثمرين المحليين، كما أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تبني معايير التقارير المالية الدولية التي تعمل على تحقيق مستوى أعلى من القابلية للمقارنة عن المعايير المحلية بالدول المختلفة (Sunarta and Astuti, 2023).

## ٢/٧ تقييم إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري في ضوء القابلية للمقارنة:

يقصد إطار إعداد وعرض القوائم المالية مجموعة من المفاهيم المترفة والمتداخلة والتي تحدد الهدف من القوائم المالية، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعناصر القوائم المالية الاعتراف والقياس المحاسبي، ومفاهيم رأس المال، والتي يجب التحقق من مدى قدرتها على تحقيق القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية على النحو التالي:

١/٢/٧ **أهداف القوائم المالية والقابلية للمقارنة:** يقوم إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري على هدف إفادة القرارات كهدف رئيسي للقوائم المالية، على أن المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تمثل الأساس في ترشيد القرارات الاقتصادية، حيث تمكن من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية، وتحديد اتجاهات الأداء المالي للمنشأة، والتغيرات الطارئة على المركز المالي لكل منشأة على حده (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)

تمثل القابلية للمقارنة ركناً أساسياً في تحقيق هدف القرارات، حيث تمكن مستخدمي القوائم المالية من عمل المقارنات اللازمة واستنتاج مؤشرات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة (Oskou et al., 2023)، إلا أن هدف أفاده القرارات يدعم القابلية للمقارنة الأفقية بشكل كبير بينما يشوبه القصور في المقارنات الرئيسية استخلاص مؤشرات التحليل الرأسي،

وأن غياب هدف المساءلة يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية أقل تحقيقاً للقابلية للمقارنة، حيث أن بعض البنود يتم تجميعها في بنود مجمعة يصعب معها مقارنتها وتحليلها عبر السنوات المختلفة للمنشأة الواحدة (محمد، ٢٠٢٢).

٢/٢/٧ أسس وضع المعايير: تعتمد معايير المحاسبة المصرية على أساس المبادئ، على أن المعايير المصرية ترجمة حرفية لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تعتمد في صياغتها على أساس المبادئ، والتي لا تساهم في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة في ظل عدم اتساق التطبيق للأحداث المالية المتشابهة، الناتجة عن حرية الاختيار لافتقادها مرشحات التطبيق، واختلاف النتائج المحاسبية الناتجة عن الاختلافات الفردية، ومعدي القوائم المالية عند ممارستهم للأحكام الشخصية (Chen et al., 2020) وأن المعايير المحاسبية المبنية على أساس المبادئ سريعة التأثير بممارسات الإدارة التي تتصف بالانتهازية نتيجة لحرية الاختيار التي تمنحها لمعدي القوائم المالية في ظل تعدد البدائل (Schipper, 2003)

يمكن أن تحقق المعايير المبنية على أساس المبادئ القابلية للمقارنة، في حالة استخدام أسس علمية ومنهجية محددة للتقدير الشخصي، مع ضرورة توافر الإفصاح الكافي والشفاف عن تلك الأسس وتوضيحها، وهذا يجعلها تميل تدريجياً نحو أسس القواعد (Tmhof et al., 2022)، لأن المعايير المبنية على أساس المبادئ تخفض القابلية للمقارنة الأفقية بين المنشآت، لعدم وجود إرشادات تطبيقية تحقق استقرار واتساق المعالجات المحاسبية بين المنشآت المختلفة (Gordan and Gallery, 2008).

إن الاختلافات الفردية بين معدي القوائم المالية تؤثر في تحقيق القابلية للمقارنة، نتيجة لاختلاف الأحكام المهنية لنفس الأحداث المحاسبية، أو عدم الثبات في معالجة إهلاك الأصول الثابتة، أو تجميع أو تفصيل بنود القوائم المالية من منشأة إلى أخرى.

٣/٢/٧ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والقابلية للمقارنة: يتضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري مجموعة من الخصائص مبنية على خصائص رئيسية تتمثل في الملائمة والتعبير الصادق (المصادقية)، وخصائص معززة تتمثل في القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب والقابلية للفهم (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)، وتعزز القابلية للمقارنة من فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بشرط أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وتعبر بصدق عن الأحداث والعمليات التي تمت خلال الفترة المحاسبية، حيث تساهم القابلية للمقارنة في المفاضلة والاختيار بين البدائل المحاسبية المستخدمة لوصف ظاهرة معينة، إذا كانت تلك البدائل متساوية في توفير المعلومات الملائمة والتعبير بصدق عن تلك الظاهرة (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)، ولذا يجب تحديد العلاقة بين خصائص جودة المعلومات والقابلية للمقارنة على النحو التالي:

- **الملائمة والقابلية للمقارنة:** أثارت العلاقة بين الملائمة والقابلية للمقارنة الجدل بين الباحثين، واتخذت آرائهم في هذا الصدد اتجاهات مختلفة كما يلي:

- القابلية للمقارنة تؤدي إلى تحقيق الملائمة: إن القابلية للمقارنة تزيد من القيمة التنبؤية والقيمة الاسترجاعية للمعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم المالية، مما يؤدي إلى زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم المالية (القاضي، وحمدان، ٢٠١٢).

• القابلية للمقارنة والملاءمة متعارضتين: إن القابلية للمقارنة تقيد حرية معدي القوائم المالية، من خلال الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية محددة، مما لا يوفر معلومات ملائمة تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية (Hong,2008)، وأن التوحيد المحاسبي للبدائل المحاسبية بين المنشآت، مع عدم مراعاة لظروف كل منشأة، واختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، يؤدي إلى تخفيض ملائمة المعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم المالية (IASB,2018).

• القابلية للمقارنة تحسن من الملاءمة: توجد علاقة تأثير إيجابي بين خاصيتي القابلية للمقارنة والملائمة، حيث تعمل القابلية للمقارنة على تعزيز فائدة المعلومات المحاسبية باستخدام مؤشرات مثل رد فعل أسعار الأسهم نتيجة للإعلان عن الأرباح، وان التفاعل بين الخاصيتين ضرورة حتمية لتحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية (Chen et al.,2020)

ويميل الباحث إلى ضرورة التكامل بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة ولا يوجد تعارض بينهما، بل إن ملاءمة المعلومات المحاسبية يتطلب توافر القابلية للمقارنة كخاصية أساسية للمعلومات المحاسبية، لما لها تأثير في تسهيل عمل التنبؤات واتخاذ القرارات وزيادة كل من الدور التيسيري والدور التنبؤي لمعلومات القوائم المالية، وكذلك تقييم أداء المنشآت.

- **القابلية للمقارنة والتعبير الصادق (المصادقية):** تعددت الآراء بشأن العلاقة بين القابلية للمقارنة والتمثيل الصادق (المصادقية)، واتخذت تلك الآراء اتجاهين هما:

• الاتجاه الأول: توجد علاقة ايجابية بين القابلية للمقارنة والتعبير الصادق (المصادقية)، على أن التعبير الصادق للأحداث والظواهر الاقتصادية التي تكون متشابهة متماثلة من منشأة إلى أخرى يحقق القابلية للمقارنة (Gomes et al., 2023).

• الاتجاه الثاني: وجود علاقة عكسية بين القابلية للمقارنة والتعبير الصادق (المصادقية)، لأن الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية يترتب عليه عرض الظواهر الاقتصادية بشكل جيد مما يحد من التمثيل الصادق (Sunarta and Astuti,2023).

ويميل الباحث إلى وجود علاقة ايجابية بين القابلية للمقارنة والتعبير الصادق (المصادقية)، لأن المعلومات ذات التمثيل الصادق للظواهر والأحداث تكون أكثر قابلية للمقارنة بين المنشآت، أو عبر فترات زمنية مختلفة لنفس المنشأة، إلا أن تحقيق تلك العلاقة بين الخاصيتين لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية يتطلب توافر الخاصيتين بنفس القدر من الأهمية، على أن تكون القابلية للمقارنة كخاصية أساسية، لأن توافر خاصية القابلية للمقارنة هو أمر مفضل ومرغوب فيه لكي تمثل المعلومات المحاسبية الظواهر والأحداث تمثيلاً صادقاً (IASB,2018).

-**القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق:** تعرف القابلية للتحقق بإمكانية توصل أشخاص مختلفين مؤهلين ومستقلين إلى اتفاق على وصف محدد لتمثيل صادق للظاهرة (FASB,2010)، ويوجد نوعين من القابلية للتحقق: أولهما، التحقق المباشر والذي يتم من خلال الملاحظة المباشرة، وثانيهما، التحقق غير المباشر من خلال نموذج معين وتشغيل البيانات للوصول الى المخرجات المطلوبة (IASB,2018).

إن تحقيق القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية يزيد من مستوى قابليتها للتحقق، حيث توفر القابلية للمقارنة ومعلومات كمية عن الأداء ومؤشرات نسب مالية، تمكن من التقييم السليم لأداء المنشأة، والتحقق من صحة المعلومات الواردة بالقوائم المالية، لمساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وإن ذلك يتطلب توافر خاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية بشكل أساسي (محمد، ٢٠٢٢).

**القابلية للمقارنة والقابلية للفهم:** تعرف القابلية للفهم على أنها توفر معلومات محاسبية بصورة مفهومة للمستخدمين، وأن يعبر عنها في شكل مصطلحات ملائمة لمدى فهم المستخدمين (FASB, 2010)، ولقد اتخذت العلاقة بين القابلية للمقارنة والقابلية للفهم اتجاهين، أولهما، أن القابلية للمقارنة تعتبر خاصية فرعية للقابلية للفهم، على أن القوائم المالية تكون أكثر فهماً للمستخدمين إذا كانت أكثر قابلية للمقارنة (إدريج، ٢٠١٥)، وثانيهما، أن القابلية للمقارنة خاصية مستقلة ومعززة لجودة المعلومات المحاسبية عن القابلية للفهم، وإن هناك علاقة تأثير إيجابي بينهما، حيث أن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة يسهل من فهمها من قبل المستخدمين (IASB, 2018).

ويميل الباحث إلى وجود علاقة تأثير تبادلية بين خاصيتي القابلية للمقارنة والقابلية للفهم، على إنها مستقلتان، حيث أن مقارنة القوائم المالية تساهم في توفير معلومات أكثر فهماً لمستخدميها، ويجب توافر القابلية للمقارنة كخاصية أساسية في المعلومات المحاسبية، لكي توفر مؤشرات ونسب تمكن من إجراء تحليلات واستنتاج مؤشرات تساهم بشكل رئيسي في زيادة فهم المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية (Gomes et al., 2023).

**القابلية للمقارنة والتوقيت المناسب:** يقصد بالتوقيت المناسب تقديم نفس المعلومات المحاسبية إلى كافة متخذ القرارات الاقتصادية في التوقيت المناسب، دون تأخير غير ضروري، وذلك قبل مرور الوقت والذي يفقدها نوعيتها في اتخاذ القرارات (IASB, 2018)، وأن تتوافر خاصية التوقيت بمفردها في المعلومات المحاسبية لا يصنع معلومات مفيدة للمستخدمين، وإنما يجب توافر قابليتها للمقارنة الأفقية والراسية والتي تعزز قابليتها للفهم وقابليتها للتحقق (Sunarta and Astuti, 2023).

٤/٢/٧ **عناصر القوائم المالية والقابلية للمقارنة:** تضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري تعريف لعناصر القوائم المالية على النحو التالي: (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩):

- الأصول: هي موارد تسيطر عليها المنشأة نتيجة الأحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.
- الالتزامات: هي تعهدات حالية على المنشأة نتيجة الأحداث السابقة، ومن المتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات نقدية خارجة من الموارد التي تمتلكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية.
- حق الملكية: هي الرصيد المتبقي من الأصول بعد خصم كافة الالتزامات، وتتضمن تصنيفات فرعية مثل رأس المال، والأرباح، المحتجزة والاحتياطيات.

-الدخل: هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل تدفقات نقدية داخلية، أو زيادات في الأصول أو نقص في الالتزامات، مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية.

- المصروفات: هي نقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، على شكل تدفقات نقدية خارجة أو نقص في الأصول أو تكبد التزامات، مما ينشأ عنها نقص في حق الملكية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك فروقاً تتسبب فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وقانونية متنوعة، أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية، ومن ثم استخدام معايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية، وتفضيل أسس مختلفة للقياس، كما تؤثر على نطاق القوائم المالية ومستوى الإفصاح فيها، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة إجراء المقارنات بين المنشآت المختلفة أو للمنشأة نفسها عبر الفترات الزمنية المختلفة (حماد، ٢٠٠٨)، ويمكن التغلب على ذلك من خلال وضع إطار نظري دقيق من المفاهيم والعناصر والأهداف يمكن من إصدار معايير أكثر نفعاً واتساقاً، ويساعد على زيادة القابلية للمقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة (لطي، ٢٠٠٦).

٥/٢/٧ الاعتراف والقياس المحاسبي والقابلية للمقارنة: توضح مفاهيم الاعتراف والقياس المحاسبي توقيت وأسلوب الاعتراف بالأحداث والعمليات المالية للمنشأة، وطريقة القياس والعرض، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- الاعتراف المحاسبي والقابلية للمقارنة: يقصد بالاعتراف المحاسبي إدراج البند في قائمة الدخل والمركز المالي، إذا ما توافرت فيه الشروط وفي بمعايير الاعتراف المحددة، ويشمل وصف البند والتعبير عنه بالنقدية (IASB,2018).

ولقد حدد إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري شرطين أساسيين للاعتراف المحاسبي هما، أن يفي البند بتعريف العنصر، وأن يفي البند بمعايير الاعتراف المحددة، وهي توقع تحقق منافع اقتصادية مستقبلية ومصداقية القياس (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩).

إن توصيف أسس الاعتراف المحاسبي ووضع شروط ومحددات يتم الالتزام بها من جانب جميع المنشآت يدعم القابلية للمقارنة في القوائم المالية، وأن غياب تلك الأسس يترتب عليها اختلاف أسس الاعتراف من منشأة لأخرى لنفس الفترة الزمنية، وكذلك من فترة زمنية لأخرى لنفس المنشأة (محمد، ٢٠٢٢).

- القياس المحاسبي والقابلية للمقارنة: يقصد بالقياس المحاسبي تحديد القيم النقدية للعناصر التي يعترف بها في القوائم المالية للمنشأة، وينطوي ذلك على اختيار أساس محدد للقياس (IASB,2018)، ولقد حدد إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري مجموعة من الأسس القياس المختلفة، ويمكن تحديد علاقتها بالقابلية للمقارنة على النحو التالي:

• التكلفة التاريخية والقابلية للمقارنة: تعرف التكلفة التاريخية بأنها تسجيل الأصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذي دفع، أو بالقيمة العادلة لما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها، وتسجيل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام، أو في بعض الظروف بالمبالغ النقدية أو ما في حكمها، والذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادي للمنشأة (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)

إن التكلفة التاريخية كأسلوب قياس محاسبي ليس موضع شك في تاريخ لحظه الاكتساب أو وقوع الحدث، وتكون قابلية المعلومات الناتجة عنها للمقارنة في هذا التاريخ كبيرة وليس موضع شك، ولكن استمرار ملائمة المعلومة وقابليتها للمقارنة يتطلب ثبات القوة الشرائية وعدم حدوث تقلبات في مستويات الأسعار، وذلك لن يحدث في ظل تغيرات الأسعار وموجات التضخم الذي تجتاح جميع دول العالم، ومن زاوية أخرى فإن اختلاف أوقات الحصول على الأصول المشابهة يتم التقرير عنها بمبالغ مختلفة مما يحد من القابلية للمقارنة (إبراهيم، ٢٠١٧)

• القيمة الاستردادية والقابلية للمقارنة: تعرف القيمة الاستردادية على أنها تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها، الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية، وتسجيل الالتزامات بقيم السداد، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية وما في حكمها، التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)

وتعتبر القيمة الاستردادية قيمة خاصة من وجهة نظر إدارة المنشأة، مما يستلزم تقديراً شخصياً وأحكام إدارية جوهرية، يترتب عليها صعوبة إجراء المقارنات نتيجة لتوفير معلومات محاسبية مختلفة، ووجود اختلاف في أداء المنشآت المشابهة ومراكزها المالية. وكذلك اختلاف في أداء المنشأة ومركزها المالي عبر الفترات الزمنية المختلفة (عبدالمنبي، ٢٠٢٠ : ICAEW,2006)

• القيمة الحالية والقابلية للمقارنة: تعرف القيمة الحالية بأنها تسجيل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية، والتي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادي للمنشأة، وتسجيل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية، والتي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)

إن استخدام القيمة الحالية كأساس للقياس المحاسبي يعتمد على التقديرات المبنية على افتراضات معينة، مثل تدفقات النقدية المستقبلية، واختيار معدل الخصم المناسب، وهذه الافتراضات تكون مبنية على أساس وجهات نظر المشاركين في السوق، مما يوجد صعوبة في حدوث توافق في وجهات نظر المشاركين في السوق، بشأن البنود ومن ثم تكون المعلومات المحاسبية الناتجة غير قابلة للمقارنة.

• التكلفة الجارية والقابلية للمقارنة: تعرف التكلفة الجارية بأنها تسجيل الأصول بمبلغ النقدية وما في حكم النقدية، والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجيل الالتزامات بالمبلغ غير المقسوم من النقدية، أو ما في حكمها لسداد التعهد في الوقت الحاضر (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)

وتحدد التكلفة الجارية من وجهه نظر إدارة المنشأة، إلا أنها تعكس القيمة التي تتكبدتها المنشأة في حال حرمانها من الأصل، من خلال توافر بيانات عن الأسعار الجارية التي تمكن من قياس تكلفة الإحلال (ICAEW,2006)، مما يجعلها تخضع للتقدير الشخصي وتعديله خلال فترات زمنية متقاربة، نتيجة لتغيرات الأسعار، مما يجعل المعلومات المحاسبية أقل قابلية للمقارنة، بجانب التغيرات في مجالات عديدة مثل التكنولوجيا وممارسات الأعمال والتي تتطلب بدورها تعديلات في أحكام وقرارات التكلفة الجارية (عبد المنبي، ٢٠٢٠).

٦/٢/٧ مفاهيم رأس المال والقابلية للمقارنة: تضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري مفهومين لرأس المال هما: المفهوم المالي والمفهوم المادي، حيث تتبع معظم المنشآت المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد القوائم المالية، وطبقاً لهذا المفهوم فإن رأس المال يعتبر مرادفاً لصافي الأصول وحقوق الملكية في المنشأة، أما بموجب المفهوم المادي لرأس المال فإن رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للمنشأة المتمثلة - على سبيل المثال - في وحدات الإنتاج التشغيلية.

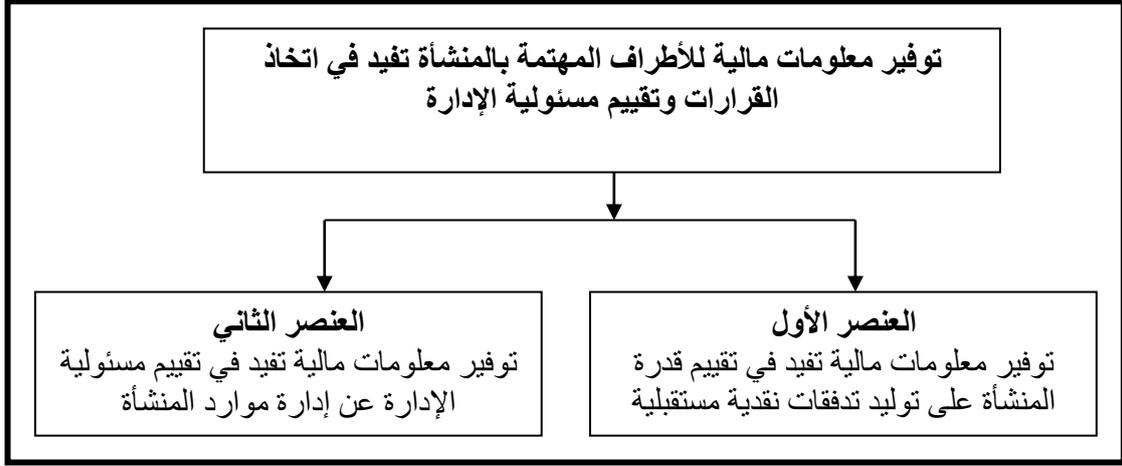
يتطلب المفهوم المادي للمحافظة على رأس المال استخدام أسلوب التكلفة الجارية في القياس، بينما لا يتطلب المفهوم المالي لرأس المال أسلوباً محدداً للقياس المحاسبي، ويعتمد اختيار أساس القياس في ظل هذا المفهوم على رأس المال المالي، الذي تسعى المنشأة إلى المحافظة عليه، وإن عملية ربط اختيار أساس القياس بمفهوم المحافظة على رأس المال يعكس النموذج المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية، مما يترتب عليه تحديد مستوى الملاءمة والاعتمادية والقابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية الناتجة عنه ( وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩ )

ينتضح من تقييم إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري في ضوء قدرته على تحقيق القابلية للمقارنة، أن هناك أوجه قصور تتعلق بأهداف القوائم المالية، وموقع القابلية للمقارنة كخاصية معلوماتية ضمن خصائص جودة المعلومات، وأساليب القياس المحاسبي، ومفاهيم رأس المال، مما يتطلب تطوير الإطار في هذه الجوانب، لتحقيق القابلية للمقارنة في المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية، وهو ما تسعى إلى تحقيقه الدراسة في الجزء الثاني.

### ٣/٧ أوجه تطوير إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري في ضوء القابلية للمقارنة:

إن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري يحتاج إلى أوجه تطوير في عناصره لكي تحقق المعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم المالية القابلية للمقارنة بشكل أكبر على النحو التالي:

١/٣/٧ أهداف القوائم المالية: يجب تبني هدف المساءلة كهدف رئيسي بجانب هدف إفادة القرارات والذي سوف ينعكس على أهداف القوائم المالية لتوفير معلومات مالية تفيد في تحقيق عنصرين، الأول: تقييم قدره المنشأة علي توليد تدفقات نقدية، والثاني: توفير معلومات تفيد في مساءلة الإدارة عن حماية واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة، ويمكن توضيح هذا الأثر في الشكل التالي:



(المصدر: Kabalski, 2009)

- علي ضوء ما سبق, يمكن صياغة أهداف القوائم المالية على أنها:
- توفير معلومات مالية تنفيذ المستخدمين في المساعدة في اتخاذ قراراتهم بشأن المنشأة وإدارتها.
  - توفير معلومات مالية تنفيذ المستخدمين في تقييم توقيت وقيمة وعدم التأكد المرتبط بمرور المنشأة, لكي يتم تقدير العائد المتوقع للاستثمار في أدوات الملكية والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ومساءلة الإدارة عنها.
  - تظهر القوائم المالية نتائج مسؤولية الإدارة من الموارد الاقتصادية المتاحة التي في حوزتها, للمساعدة في تقييم مسؤولية الإدارة لصنع القرارات.
  - توفير معلومات مالية تساعد المستخدمين على اتخاذ قراراتهم المرتبطة بالاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة, أو بيعها, أو اتخاذ قراراً بتعيين الإدارة, أو إحلالها بإدارة أخرى.
  - توفير معلومات عن الأداء المالي للمنشأة للمساعدة في تقدير العائد الذي حققته المنشأة, والتننبؤ بالعوائد المستقبلية علي مواردها الاقتصادية, بما يفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية, بجانب تقييم كفاءة وفاعلية الأداة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة, ومدى تحقيق عائد اقتصادي مرضي عليها.
- إن تحقيق التكامل بين هدف المساءلة وهدف إفادة القرارات يجعل المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية تحقق القابلية للمقارنة بشكل اكبر, على أن توافر كلا الهدفين جنباً إلى جنب وبالتوازي في أهداف القوائم المالية, يجعل تحقيق القابلية للمقارنة أمراً ضرورياً سواء كانت المقارنات أفقية أو رأسية, وذلك للأسباب التالية:

- إن القابلية للمقارنة تعتبر العمود الفقري في اتخاذ القرارات الاقتصادية حيث تنطوي قرارات الاستثمار والاقتراض على تقييمات الفرص البديلة كما تفيد القابلية للمقارنة في تحديد الاختلافات والتغيرات في نتائج الأداء والمراكز المالية للمنشآت المشابهة عبر الفترة الزمنية الواحدة (FASB,2010)
- تسهم القابلية للمقارنة في تحقيق مساءلة الإدارة من خلال توفير مؤشرات ونسب مالية تمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على كفاءة أداء إدارة المنشآت, خاصة المقارنات الرئيسية لنفس المنشأة عبر فترات زمنية مختلفة ((Gross and Perotti, 2017)

• إن التركيز على هدف إفادة القرارات كهدف رئيسي وهدف المساءلة كهدف رئيسي موازي له فان الحاجة الى تحقيق خاصية القابلية للمقارنة ضرورية و لازمة لتحقيق أي من الهدفين. فالقابلية للمقارنة تدعم هدف إفادة القرارات وتدعم أيضاً هدف مساءلة الإدارة وتعتبر ضرورية لتحقيق أياً منهما، ولا غنى عنها في معلومات القوائم المالية للمقارنة بشكل كبير، مما يتطلب التكامل بين الهدفين وضرورة توافرها معاً (Sunarta and Astuti,2023).

• إن تحقيق معلومات القوائم المالية القابلية للمقارنة تساعد المستخدمين على فهم أوجه التشابه والاختلاف بين أداء إدارات المنشآت المختلفة من خلال عمل تقييمات أفضل للمنشآت المالية والتنبؤ بالأداء التشغيلي بشكل أكثر دقة مستقبلاً، وذلك يتحقق بسبب المساهمة في زيادة دقة وشفافية المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية، وانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة (Khazaeni et al.,2021)

• إن التكامل بين هدف إفادة القرارات وهدف المساءلة يؤدي إلى توفير معلومات بالقوائم المالية تمكن المستخدمين من تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين إدارة المنشأة وإدارة المنشآت الأخرى، وبيان أداء إدارة المنشأة من فترة لأخرى في ظل توافر المعلومات الخاصة بالمنشآت المشابهة، والقابلة للمقارنة تكون بديلاً مكملاً لأي معلومات قد يحتاج إليها المستخدمين عند الحكم على إدارة منشأة معينة (محمدين، ٢٠٢٢).

٢/٣/٧ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: يجب تضمين القابلية للمقارنة كخاصية أساسية بجانب الملائمة والتعبير الصادق (المصادقية) لما لها من آثار إيجابية في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية الأخرى سواء كانت الأساسية أو المعززة على النحو التالي:

- **الملائمة:** إن التكامل بين خاصيتي القابلية للمقارنة والملائمة هو ضرورة حتمية لتحقيق احتياجات المستخدمين (Chen et al.,2020)، فالقابلية للمقارنة تعمل على تحقيق الخصائص الفرعية للملائمة على النحو التالي:

• تجعل القابلية للمقارنة المعلومات المحاسبية ذات علاقة أكثر تأثيراً بالقرار الاقتصادي ولها دوراً أكثر أهمية في عملية اتخاذ القرارات، سواء كانت عملية اتخاذ قرارات تتعلق بأمور تنبؤية تتعلق بالمستقبل، أو تصحيح لقرارات اقتصادية تم اتخاذها، من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع التوقعات (Guimaraes and Rover, 2022).

• توفر القابلية للمقارنة مؤشرات مالية مستمدة من المعلومات المحاسبية تفيد في صنع القرارات الاقتصادية وتحديد اتجاهها في المستقبل ولكي يمكن تحليل المعلومات المحاسبية واستخراج تلك المؤشرات فانه يجب إعدادها طبقاً لمفاهيم وإجراءات ثابتة من فترة الى أخرى وانه في حالة استخدام إجراءات وقواعد مختلفة تفقد المعلومات المحاسبية القدرة التنبؤية لها (Sunarta and Astuti,2023)..

• توفر القابلية للمقارنة مؤشرات تفيد في إجراء تنبؤات مستقبلية تدعم أو تدحض تنبؤات الإدارة (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)

- تزيد القابلية للمقارنة من الدورين التأكيدي والتنبؤ معلومات القوائم المالية، من خلال توفير معلومات مفيدة للمستخدمين في مجال التنبؤ بقدرة المنشأة على استغلال الفرص المتاحة، والتغلب على الأوضاع المعاكسة، وتأكيد التنبؤات السابقة أو دحضها (IASB, 2018).
- **التعبير الصادق(المصدقية):** إن المعلومات المحاسبية الملائمة والمعبرة بصدق عن الأحداث والظواهر الاقتصادية، تكون أكثر إفادة إذا أمكن مقارنتها بسهولة مع معلومات مماثلة في المنشآت المشابهة، أو لنفس المنشأة من فترة زمنية إلى أخرى، وهذا يتطلب أن تكون القابلية للمقارنة خاصة أساسية حيث تساهم في تحقيق الخصائص الفرعية للتعبير الصادق(المصدقية) على النحو التالي:
- إن تحقيق خاصية القابلية للمقارنة يتطلب توافر الإفصاح الكافي والشامل عن المعلومات المتعلقة بالطرق المتبعة والافتراضات والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية مما يحقق الاكتمال لمعلومات القوائم المالية(محمدين, ٢٠٢٢)
- إن تحقيق القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية يمثل مؤشرا إيجابيا لتحقيق الحياد وسيلة للحد من تحيز الإدارة لضمان توفير معلومات محايدة حيث إن إعداد القوائم المالية وفقا لسياسات محاسبية ثابتة عبر الفترات الزمنية، أو وفقاً لأسس وقواعد محاسبية موحدة بين المنشآت المشابهة في نفس الفترة الزمنية يضمن توفير معلومات غير متحيزة، تكون نافعة أكثر لمستخدميها (Gomes et al., 2023)
- إن تحقيق القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية توفر معلومات إضافية ومؤشرات وتحليلات تمكن المستخدمين من التأكد من صحة المعلومات المنشورة بالقوائم المالية وخلوها من الأخطاء مما يشير الى علاقة تأثير الإيجابية خاصة القابلية للمقارنة في تحقيق خاصية الخلو من الأخطاء كخاصية فرعية للتعبير الصادق(المصدقية) (حسين, ٢٠١٥).
- **القابلية للتحقق:** إن إدراج القابلية للمقارنة كخاصية أساسية لجودة المعلومات المحاسبية، تؤدي إلى تحقيق القابلية للتحقق بنوعها المباشرة وغير المباشرة، على النحو التالي: (Sunarta and Astuti,2023)
- إن تحقيق القابلية للمقارنة يتطلب توافر الدقة والاكتمال في المعلومات المحاسبية مما يساعد مستخدمي القوائم المالية من التحقق المباشر لبنود القوائم المالية.
- إن تحقيق القابلية للمقارنة الرأسية تمكن المستخدمين من التحقق من مدخلات النماذج، وتتبع عمليات التشغيل، لإعادة حساب المخرجات باستخدام نفس الأسلوب والمنهج، وذلك يحقق القابلية للتحقق بشكل غير مباشر.
- **القابلية للفهم:** يساهم تحقيق القابلية للمقارنة كخاصية أساسية للمعلومات المحاسبية في تحقيق القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم المالية، من خلال الآتي: (Gomes et al., 2023)
- توجد مجموعة من العوامل تؤثر في القابلية للفهم منها ما هو متعلق بخصائص المستخدم وأخرى تتعلق بخصائص المعلومات وان تحقيق القابلية للمقارنة يعمل على توحيد أو تقارب الخصائص المتعلقة بالمعلومات مما يسهل من فهم المستخدمين لها.

• إن ثبات السياسات و البدائل المحاسبية عبر الفترات الزمنية وسهل عملية التحليل واستخراج المؤشرات التي تزيد من عملية فهم واستيعاب المعلومات المحاسبية وزيادة منفعتها في اتخاذ القرارات.

• تعمل القابلية للمقارنة على تحديد الاختلاف والتشابه في المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية بما يمكن المستخدمين من فهم أعمق وأوسع لمتضمنات المعلومات المحاسبية المنشورة ودلالاتها على مستوى المنشأة نفسها، أو على مستوى المنشآت المشابهة.

- **التوقيت المناسب:** توجد علاقة تأثير إيجابي متبادلة بين القابلية للمقارنة كخاصية أساسية للمعلومات المحاسبية والتوقيت المناسب كخاصية تعزيزية للمعلومات المحاسبية، حيث أن توافر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب بمفرده لا يضمن منفعتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن توافر القابلية للمقارنة بمفردها لا يضمن منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وإنما يجب توافر الخاصيتين معاً، وإن تكون القابلية للمقارنة كخاصية أساسية تعمل على توفير معلومات قابلة للفهم وملائمة وتعبر بصدق وتحقق التوقيت المناسب، كما أن الثبات كإحدى آليات تحقيق القابلية للمقارنة يدعم خاصية توقيت المعلومات لنفس المنشأة عبر الفترات الزمنية، ومن ناحية أخرى فإن التوحيد يدعم خاصية توقيت المعلومات للمنشأة مقارنة مع المنشآت المشابهة. (Pavlatos and Kostakis, 2023).

٣/٣/٧ **عناصر القوائم المالية:** إن تصنيف عناصر القوائم المالية ووضع تعريف محدد لكل منها يتم الالتزام به من قبل المنشآت في عرض قوائمها المالية وإدراج قيمها طبقاً لهذا التعريف يترتب عليه زيادة قابلية المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية للمقارنة، وفي ضوء ذلك تعرف عناصر القوائم المالية على النحو التالي:

- **الأصول:** هي موارد تسيطر عليها المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن تنجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة، وأنه يمكن تحديدها والتعبير عنها بشكل كمي وتستخدم سياسات محاسبية في قياسها بشكل ثابت من فترة زمنية إلى أخرى.
- **الالتزامات:** هي تعهدات حالية على المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات نقدية خارجة من الموارد التي تمتلكها المنشأة، والتي تنطوي على منافع اقتصادية، وأن يتم التعبير عنها بشكل كمي ويستخدم في قياسها وعرضها سياسات محاسبية ثابتة من فترة إلى أخرى.
- **حق الملكية:** هي الرصيد المتبقي من الأصول بعد خصم كافة الالتزامات وتضمن تصنيفات فرعية مثل رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات ويتم عرضها بشكل يمكن من معرفة تكوينها ومتضمناتها ومقارنتها بأرصدها في الأعوام السابقة.
- **الدخل:** هو الزيادة المتوقعة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلية أو زيادات في الأصول أو نقص في الالتزامات، مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية في ظل إتباع سياسات محاسبية ثابتة من فترة لأخرى في القياس، والإفصاح عن تلك البنود.
- **المصروفات:** هي نقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو نقص في الأصول أو تقبل التزامات مما ينشأ عنه نقص في حق الملكية في ظل إتباع سياسات محاسبية ثابتة من فترة إلى أخرى في القياس والإفصاح عن تلك البنود.

إن تحديد مفاهيم عناصر القوائم المالية على النحو السابق يتوافق مع خصائص المفاهيم الجيدة، والتي تتمثل في الآتي: (هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس الخليج العربي، ٢٠٠٣)

• ترابط القوائم المالية: إن تحديد مفهوم محدد لعناصر القوائم المالية وأساليب قياسه والإفصاح عنه يؤدي إلى ترابط بين مكونات القوائم المالية والمتمثلة في العناصر المتضمنة بها

• تحسين جودة نموذج القياس المستخدم: إن تحديد العناصر الرئيسية للقوائم المالية، التي تعتمد عليها عناصر أخرى في تعريفها، يمكن تحديد الأسلوب الأمثل في قياس الدخل في ظل تحديد مفاهيم محددة للأصول والالتزامات.

• تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية: إن تصنيف عناصر القوائم المالية تبعاً لخصائصها الاقتصادية، ووضع تعريف محدد لكل منها تلتزم بها المنشآت المختلفة عند إعداد قوائمها المالية، يساهم في تحقيق خصائص جودة المعلومات بشكل عام والقابلية للمقارنة بشكل خاص، لاسيما في ظل توافر آليتي الثبات والتوحيد في الاعتراف بهذه البنود .

• التحديد السليم للدخل: إن تحديد المركز المالي للمنشأة يتطلب المقارنة بين الأصول والالتزامات، وتحديد التغيرات في قيم كل منهما خلال الفترات الزمنية، وتحديد مدى مشاركتها في العملية الإنتاجية، وأن تحديد الدخل يتطلب المقارنة بين الإيرادات والمصروفات، وأن جميع تلك المقارنات يتطلب تحديد تعريف كل عنصر يتضمن ماهيته، وخصائصه، والشروط الواجب توافرها، وطرق قياسه، والإفصاح عنه.

٤/٣/٧ الاعتراف والقياس المحاسبي: يجب تطوير الاعتراف والقياس المحاسبي بحيث يعمل على زيادة القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية على النحو التالي:

- الاعتراف المحاسبي: إن توصيف أسس الاعتراف المحاسبي متضمنة اشتراطات، وخصائص محددة للالتزام بها من قبل إدارة المنشآت، يدعم خصائص جودة المعلومات المحاسبية ولاسيما القابلية للمقارنة، وأن غياب هذه الاشتراطات والخصائص يفسح المجال أمام الإدارة في عملية الاختيار، مما يجعل من الصعب تحقيق القابلية للمقارنة بالمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية، وأن تتضمن هذه الشروط القياس والإفصاح المحاسبي عن تلك البنود، وبذلك تصبح معايير الاعتراف على النحو التالي:

• توقع (تحقق) منافع اقتصادية مستقبلية: يشير إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى أو من المنشأة ومن ثم فإن المفهوم (التوقع) منسجم مع حالة عدم التأكد التي تميز البيئة التي تعمل فيها المنشأة، ويتم تقدير درجة عدم التأكد اللازمة لتدفق المنافع الاقتصادية استناداً إلى الأدلة المتوفرة للإدارة عند إعداد القوائم المالية وأن يتم التعبير عن تلك المبالغ كمياً، ويتم الثبات في تطبيق السياسات المرتبطة القياس والإفصاح المحاسبي عنها.

• مصداقية القياس: أن تقول للبند أو العنصر تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من الثقة، وفي كثير من الحالات فإن التكلفة أو القيمة لا يمكن قياسها بدقة، لذا يجب أن تقدر، وإن استخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسي من إعداد القوائم المالية، ولا يقلل من مصداقيتها، مع ضرورة توافر الثبات في تطبيق نماذج التقدير المستخدمة، والإفصاح الكامل والشفاف عن هذه النماذج، وأسباب تفضيلها عن غيرها، والعوامل المؤثرة في عمليات تشغيلها ومخرجاتها.

- **القياس المحاسبي:** أن تعدد أسس القياس المحاسبي يضعف من تحقيق القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية وأن اختصارها في أساس معين قد يحسن من تحقيق القابلية للمقارنة استناداً إلى إشارة معايير المحاسبة المصرية التي اشترطت ضرورة الثبات للقياس المستخدم، وأنه في حالة الحاجة إلى التغيير يجب الإفصاح الكافي عن أسباب هذا التغيير وأثاره الحالية والمستقبلية (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)، وإن تنوع أسس القياس المحاسبي يتيح للإدارة مجالاً للاختيار والمفاضلة بينها، مما يؤثر ذلك سلباً على القابلية للمقارنة الرأسية والأفقية للمعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم المالية، وأن اختصار تلك الأسس على أساس القيمة العادلة يزيد من قابلية المعلومات للمقارنة للأسباب الآتية:

- إن استخدام القيمة العادلة يحقق العديد من خصائص المعلومات المحاسبية مثل الملاءمة، لأنها تعكس الظروف الاقتصادية الحالية والتعبير الصادق (المصادقية) عن نتائج الأداء وحقيقة المراكز المالية للمنشآت (Barth, 2006).
- إن المعلومات المحاسبية الناتجة عن أساس القيمة العادلة تحقق القابلية للمقارنة بشكل أساسي، لأنها تعتمد على خصائص الأصل أو الالتزام فقط، وليس خصائص المنشأة التي تمتلك الأصل أو الالتزام (Pavlatos and Kostakis, 2023).
- إن القيمة العادلة هي الأساس الذي يحقق الحياد والخلو من الأخطاء، حيث أنها لا تعتمد على المكان أو الزمان خاصة في ظل تطورات التكنولوجيا، مما يجعل المكان لا يؤثر في نتيجة القياس، وأن وقت القياس هو نفس توقيت كل بنود القوائم المالية (عبد الرسول، ٢٠١٩).

ويوجد ثلاث مستويات لأساس القيمة العادلة على النحو التالي: (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)

- المستوى الأول: يتمثل في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط أصول أو التزامات مطابقة أو مشابهة، والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.
- المستوى الثاني: يتمثل في كافة المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة وفقاً للمستوى الأول، وتكون ملحوظة لأصل، أو التزام بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: تتمثل في المدخلات غير القابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام بسبب ضئالة السوق، أو عدم توافر بيانات من السوق للأصل أو الالتزام.

إن تطبيق أساس القيمة العادلة يضيف على معلومات القوائم المالية قابليتها للمقارنة بشكل أفضل عن الأسس الأخرى المستخدمة للقياس، لاسيما التكلفة التاريخية وخاصة فيما يتعلق بالمستويين الأول والثاني، أما تطبيق المستوى الثالث فإنه يتطلب الإفصاح الكافي عن أساس القيمة العادلة، وإن الإفصاح الكافي والشفاف عن الجوانب أو الأمور المتعلقة بأساس القيمة العادلة في المستوى الثالث، يمكن المستخدمين من إجراء مقارنات والتحليلات، والحد من الآثار السلبية لتدخلات الإدارة في القياس، وتتمثل الجوانب التي يجب الإفصاح عنها في المستوى الثالث من القيمة العادلة في الآتي: (عبد الرسول، ٢٠١٩).

- الأسلوب المستخدم في قياس القيمة العادلة لكل بند من البنود.
- أسباب اختيار أسلوب القياس المستخدم دون آخر.
- المدخلات المستخدمة في أسلوب القياس المستخدم.

٦/٣/٧ مفاهيم رأس المال: يتضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري مفهومين لرأس المال هما المادي والمالي، وأن تطبيق أياً منهما يعطي حرية الاختيار للإدارة في ضوء ما يناسبها، مما يكون له تأثير سلبي على تحقيق القابلية للمقارنة، إلا أنه يمكن الحد من ذلك من خلال وضع ضوابط أو إرشادات لمفاهيم القياس تتمثل في الآتي:

- تلتزم المنشأة بتطبيق نموذج محاسبي معين في إعداد القوائم المالية من فترة إلى أخرى.
- توحيد النموذج المحاسبي بين المنشآت المشابهة.
- الإفصاح عن النموذج المحاسبي المستخدم بشكل كافي.
- الإفصاح عن أي تغيرات في النموذج المستخدم، وأسبابها، والنتائج المترتبة عليها.

#### ٨- الدراسة التطبيقية:

تتضمن الدراسة التطبيقية توصيف متغيرات الدراسة، ونتائج اختبارات الفروض، على النحو التالي:

#### ١/٨ توصيف متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في كل من المتغير المستقل، والمتغير التابع، والمتغيرات الرقابية على النحو التالي:

١/١/٨ المتغير المستقل: يتمثل في معايير المحاسبة المطبقة في كل دولة من الدول محل التطبيق على النحو التالي:

جمهورية مصر العربية: تتمثل معايير المحاسبة المطبقة في معايير المحاسبة المصرية التي هي ترجمه للمعايير الدولية، والتي صدرت في عام ٢٠٠٦م، وتم تعديلها في عام ٢٠١٠م، وفي عام ٢٠١٥م، وأخيراً في عام ٢٠١٩م.

ألمانيا: تتمثل معايير المحاسبة المطبقة في معايير التقارير المالية الدولية بوصفها دولة ضمن دول الاتحاد الأوروبي، التي ألزمت بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، على إن تبني هذه المعايير يحقق مستوى أعلى من القابلية للمقارنة عن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية أو غيرها (Jayaraman and Verdi, 2014)

٢/١/٨ المتغير التابع: يتمثل في قابلية معلومات القوائم المالية المنشورة بالبورصة للمقارنة بين البلدان محل التطبيق، وتم إتباع أكثر من أسلوب لتحديد قابلية النظام المحاسبي للمقارنة والمطبق من قبل العديد من الدراسات في المجال المحاسبي (Lang et al., 2010: De Franco et al., 2011: Andro et al., 2012) ، وتتمثل خطواته في الآتي:

- تقدير المعلمات الخاصة بالنظام المحاسبي من خلال المعادلة الآتية:

$$E = \alpha_i + \beta \cdot 1R + \sum it + e$$

حيث أن:

E: تعبر عن صافي الربح قبل الضريبة إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية خلال الفترة t

R: تعبر عن عائد السهم عن الفترة معلمات النظام المحاسبي t .

$\beta, A$ : تعبران عن معلمات النظام المحاسبي المطبق في كل دولة.

e: تمثل الخطأ المتوقع

- تقدير الأرباح الخاصة بالمنشآت من خلال المعادلتين الآتيتين:

$$E(E)_{iit} = \alpha_i + \beta \cdot iR_{it} + e$$

$$E(E)_{ijt} = \alpha_j + \beta \cdot jR_{it} + e$$

حيث أن:

$E(E)_{iit}$ : تعبر عن أرباح مقدرة للمنشأة i عن الفترة t باستخدام النظام المحاسبي i وعائد للمنشأة عن الفترة t.

$E(E)_{ijt}$ : تعبر عن أرباح مقدرة للمنشأة j عن الفترة t باستخدام النظام المحاسبي j وعائد المنشأة عن الفترة t

$R_{it}$ : تعبر عن عائد السهم للمنشأة i عن الفترة t

- تحديد القابلية للمقارنة بين المنشأة والمنشآت الأخرى من خلال المعادلة الآتية:

$$CA_{ijt} = -1 \times \sum_{t-3}^t |E(E)_{iit} - E(E)_{ijt}|$$

مع مراعاة أن:

$$E_{jt} = \alpha_j + \beta \cdot 1R_{jt} + \sum jt + e$$

$$E(E)_{ijt} = \alpha_j + \beta \cdot jR_{it} + e$$

$$CA_{ijt} = -|E_{it} - E(E)_{ijt}|$$

٣/١/٨ المتغيرات الرقابية: هي المتغيرات التي تعبر عن خصائص المنشآت، والتي قد تؤثر على تحقيق القابلية للمقارنة في معلومات القوائم المالية المنشورة بالبورصة، وهي:

- حجم المنشأة: ويتمثل في حجم الطاقة والإمكانات المادية والبشرية والقدرات التكنولوجية التي تمتلكها المنشأة وتستغلها في ممارسه النشاط وتوليد الأرباح، ويتم استخدام مؤشر حجم الأصول بالمنشأة للتعبير عن حجم المنشأة وقدرتها على توليد الأرباح.

- نسبة الرفع المالي: وهي نسبة مالية تقيس مدى اعتماد المنشأة على القروض الخارجية في تمويل الهيكل التمويلي لها وعملياتها التشغيلية وتقاس نسبة الرفع المالي من خلال قسمة القروض التي حصلت عليها المنشأة سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل على إجمالي أصول المنشأة.

- معدل العائد على الأصول: يقيس قدره المنشأة على تحقيق الأرباح، ويمكن التعبير عنه من خلال قسمه صافي أرباح المنشأة بعد خصم الضرائب والفوائد على إجمالي الأصول التي تمتلكها المنشأة خلال الفترة.
- نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للسهم: ويتم احتسابها من خلال تحديد قيمة السهم في حق الملكية بالمنشأة منسوبا إلى متوسط القيمة السوقية للسهم.

#### ٩- نتائج الدراسة التطبيقية:

في ضوء الهدف من الدراسة التطبيقية تم إتباع مجموعة من الخطوات لاختبار الفروض الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

١/٩ **التحقق من تجانس بيانات عينة الدراسة:** تم التحقق من تجانس بيانات عينة الدراسة من خلال تطبيق الإحصاءات الوصفية، حيث أمكن الحصول على الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة والرقابية) على النحو التالي:

جدول رقم (١)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لمنشآت العينة بجمهورية مصر العربية

المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	التباين	معامل الاختلاف
القابلية للمقارنة	-٠,٧٣٢٤	-٠,٣٩١٣	٠,٩٩٣٥	٠,٩٨٧	-١,٣٥٦٥
حجم المنشأة	٨,٩١٤٢	٨,٩٣٢١	٠,٧١٥٥	٠,٥١٢	٠,٠٨٠٣
الرفع المالي	٠,٤٦٣٧	٠,٣٦٩٧	٠,٥٨١٤	٠,٣٣٨	١,٢٥٣٨
العائد على الأصول	٠,٤٧٨٥	٠,٤٦٣٢	٠,٤٧٢٢	٠,٢٢٣	٠,٩٨٦٨
القيمة الدفترية : القيمة السوقية	٠,١٠٩٨	٥,٣٤٣٧	١,٨٩٧١	٣,٥٩٨٩	٩٥,٨١٣١

يتضح من الجدول أنه في جمهورية مصر العربية أن متغير القابلية للمقارنة بلغ الوسط الحسابي له ٠,٧٣٢٤ وهي قيمة سالبة وانحرافه المعياري بلغ ٠,٩٩٣٥ ومعامل الاختلاف له بلغت قيمته ١,٣٥٦٥ وهي قيمة سالبة أيضاً، مما يعني وجود تفاوت ملحوظ في مستوى القابلية للمقارنة بين المنشآت التي تنتمي إلى نفس الصناعة، وان باقي المتغيرات مثل حجم المنشأة، ونسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول، ونسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية جاءت قيمة الوسيط لها منقارية من الوسط الحسابي، مما يشير إلى تجانس بيانات العينة، وان نسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية جاءت الفروق كبيرة ومعامل الاختلاف كبير حيث بلغ ٩٥,٨١٣١ مما يشير إلى انخفاض القيمة السوقية.

جدول رقم (٢)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لمنشآت العينة في ألمانيا

المتغير	الوسط الحسابي	الوسط الوسيط	الانحراف المعياري	التباين	معامل الاختلاف
القابلية للمقارنة	٠,٨٣٧٤	٠,٧٣٥٩	٠,٦٩٧١	٠,٤٨٦	٠,٨٣٧٦
حجم المنشأة	٣,٧١٤٥	٢,٧٣٨٣	٠,٦١٤٨	٠,٣٧٨	٠,١٦٥٥
الرفع المالي	٠,٧٦٢٧	٠,٧٧٣٨	٠,٦٨١٩	٠,٤٦٥	٠,٨٩٤٢
العائد على الأصول	٠,٨٤٣٧	٠,٥٩٨٣	٠,٧٢٥٣	٠,٥٢٦	٠,٨٥٩٦
القيمة الدفترية: القيمة السوقية	٠,٨٦٧٨	٠,٥٦٧٣	٠,٦٨٤١	٠,٤٦٨	٠,٧٨٨٣

يتضح من الجدول أن الوسط الحسابي والوسيط لبيانات العينة في دولة ألمانيا جاءت قياهمم متقاربة في جميع المتغيرات, مما يدل على تجانس العينة, كما أن جميع القيم جاءت موجبة, مما يشير إلى عدم وجود اختلافات في قيم المتغيرات بين المنشآت المماثلة, وتأكيداً لذلك تراوحت قيم الوسط الحسابي بين ٠,٧٦٢٧ كحد أدنى و ٣,٧١٤٥ كحد أقصى, وقيم الوسيط تراوحت بين ٠,٥٦٧٣ كحد أدنى و ٢,٧٣٨٣ كحد أقصى, كما أن قيم معاملات الاختلاف كلها جاءت أقل من الواحد الصحيح وتراوحت بين ٠,١٦٥٥ كحد أدنى و ٠,٨٩٤٢ كحد أقصى, في ظل أن قيم التباين والانحراف المعياري جاءت منخفضة ومتقاربة.

٢/٩ التحقق من الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة: تم تطبيق معامل تضخم التباين VIF للتحقق من مدى وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات الدراسة من عدمه وجاءت نتائج ذلك الاختبار على النحو التالي:

جدول رقم (٣)

معامل تضخم التباين للمتغيرات لمنشآت العينة بجمهورية مصر العربية

المتغير	معامل تضخم التباين VIF	درجة الارتباط الذاتي بين المتغيرات		
		ضعيف	كبير	تام
معايير المحاسبة	٢,٨٨٩	✓	من ٤ - أقل من ١٠	مساو ١٠
حجم المنشأة	٢,٠٣٧	✓	من ٤ - أقل من ١٠	-
الرفع المالي	١,٨٩٣	✓	من ٤ - أقل من ١٠	-
العائد على الأصول	٢,٣٧٤	✓	من ٤ - أقل من ١٠	-
القيمة الدفترية: القيمة السوقية	٣,١٠٣	✓	من ٤ - أقل من ١٠	-

يتضح من الجدول أن جميع معاملات تضخم التباين للمتغيرات في جمهورية مصر العربية وهي معايير المحاسبة المطبقة, وحجم المنشأة, ونسبة الرفع المالي, ومعدل العائد على الأصول, ونسبة القيمة الدفترية لحق الملكية للقيمة السوقية, جاءت جميعاً أقل من (٤), وبذلك يشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذاتي بين المتغيرات الدراسة.

جدول رقم (٤)

معامل تضخم التباين للمتغيرات لمنشآت العينة في ألمانيا

المتغير	معامل تضخم التباين VIF	درجة الارتباط الذاتي بين المتغيرات		
		ضعيف أقل من ٤	كبير من ٤ - أقل من ١٠	تام مساو ١٠
معايير المحاسبة	٠,٧٨٣	√	-	-
حجم المنشأة	١,١٣٩	√	-	-
الرفع المالي	٢,٣٧٤	√	-	-
العائد على الأصول	١,٠٢٥	√	-	-
القيمة الدفترية: القيمة السوقية	١,٧٦٩	√	-	-

يتضح من الجدول أن جميع معاملات تضخم التباين للمتغيرات في ألمانيا، وهي معايير المحاسبة المطبقة، وحجم المنشأة، ونسبة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول، ونسبة القيمة الدفترية لحق الملكية للقيمة السوقية، جاءت جميعاً أقل من (٤)، وبذلك يشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذاتي بين المتغيرات الدراسة.

٣/٩ تحديد معاملات الارتباط بين المتغيرات: تم تطبيق معاملات ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل ومعايير المحاسبة المطبقة والمتغير التابع وهو القابلية للمقارنة والمتغيرات الرقابية المتمثلة في حجم المنشأة ومعدل العائد على الأصول نسبة الرفع المالي ونسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية، وذلك في كل دولة وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٥)

معاملات الارتباط بين المتغيرات لمنشآت العينة بجمهورية مصر العربية

المتغير	معاملات الارتباط	معايير المحاسبة المطبقة	القابلية للمقارنة	حجم المنشأة	الرفع المالي	العائد على الأصول	القيمة الدفترية: القيمة السوقية
معايير المحاسبة	Corr. Coefficient	١	*٠,٧٤٩	٠,٠٦٣	**٠,٢١٤	٠,٠٤٢	**٠,٠٣٦
	Sig.(2 Tailed)						
القابلية للمقارنة	Corr. Coefficient	*٠,٧٤٩	٠,٠٣٥	-٠,٠٤٦	**٠,١١٧	**٠,٦٣٨	*٠,٠٧٩
	Sig.(2 Tailed)						
حجم المنشأة	Corr. Coefficient	٠,٠٦٣	-٠,٠٤٦	٠,٠٦٦	٠,١٢٦	*٠,١٤٦	*٠,٠٧٤
	Sig.(2 Tailed)						
الرفع المالي	Corr. Coefficient	**٠,٢١٤	*٠,١١٧	٠,٠٨٤	٠,٠٨٤	*٠,١٤٦	*٠,٠٣٩
	Sig.(2 Tailed)						
العائد على الأصول	Corr. Coefficient	٠,٠٤٢	**٠,٦٣٨	*٠,١٤٦	**٠,٦٧٨	٠,٠٠٠	**٠,٦٤٩
	Sig.(2 Tailed)						
القيمة الدفترية: القيمة السوقية	Corr. Coefficient	*٠,٠٣٦	*٠,٠٧٩	*٠,٠٧٤	*٠,٠٣٩	**٠,٦٤٩	٠,٠٠٣
	Sig.(2 Tailed)						

\*\* معنوية عند مستوى ١٪

\* معنوية عند مستوى ٥٪

ويتضح من الجدول وجود علاقة طردية بين القابلية للمقارنة ومعايير المحاسبة المطبقة في جمهورية مصر العربية حيث بلغت قوتها ٠,٧٤٩ وهي أكبر من ٠,٥, ومعنوية عند مستوى ١٪, وغير مرتبطة بحجم المنشأة, وترتبط بدرجة ضعيفة مع نسبة الرفع المالي ولكن بعلاقة غير معنوية, وغير مرتبطة بنسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية, وأن معايير المحاسبة المصرية كمتغير مستقل مرتبطة طردياً بقوة مع القابلية للمقارنة وبعلاقة معنوية, أما علاقتها مع نسبة الرفع المالي فإنها ضعيفة حيث بلغت ٠,٢١٤ ومعنوية عند ١٪ ولا توجد علاقة ارتباط مع نسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية.

وبتطبيق معاملات الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتمثل في معايير التقارير المالية الدولية والقابلية للمقارنة كمتغير تابع والمتغيرات الرقابية في دولة ألمانيا تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (٦)

معاملات الارتباط بين المتغيرات لمنشآت العينة في ألمانيا

القيمة الدفترية: القيمة السوقية	العائد على الأصول	الرفع المالي	حجم المنشأة	القابلية للمقارنة	معايير المحاسبة المطبقة	معاملات الارتباط	المتغير
-٠,٠٧٨	**٠,٦٤٢	**٠,٣٦٨	-٠,١٥	**٠,٨١٢		Corr. Coefficient	معايير المحاسبة
٠,٠٦٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٣	٠,٠٥٩	٠,٠٠٥	١	Sig.(2 Tailed)	
-٠,٣٢٤	*٠,٦٤٧	٠,٠٨٩	*٠,٥٣٤		**٠,٨١٢	Corr. Coefficient	القابلية للمقارنة
٠,٠٦١	٠,٠٣٢	٠,٠٧١	٠,٠٤٦	١	٠,٠٠٥	Sig.(2 Tailed)	
**٠,٥٧٦	*٠,٧١٨	**٠,٦٧٣		*٠,٥٣٤	-٠,١٥	Corr. Coefficient	حجم المنشأة
٠,٠٠٠	٠,٠٤٤	٠,٠٠٨	١	٠,٠٤٦	٠,٠٥٩	Sig.(2 Tailed)	
*-٠,٢٦١	-٠,١١٨		**٠,٦٧٣	٠,٠٨٩	**٠,٣٦٨	Corr. Coefficient	الرفع المالي
٠,٠٣٤	٠,٠٦٥	١	٠,٠٠٨	٠,٠٧١	٠,٠٠٣	Sig.(2 Tailed)	
**٠,٤٦٢		-٠,١١٨	*٠,٧١٨	*٠,٦٤٧	**٠,٦٤٢	Corr. Coefficient	العائد على الأصول
٠,٠٠٣	١	٠,٠٦٥	٠,٠٤٤	٠,٠٣٢	٠,٠٠٠	Sig.(2 Tailed)	
	**٠,٤٦٢	*-٠,٢٦١	**٠,٥٧٦	-٠,٣٢٤	-٠,٠٧٨	Corr. Coefficient	القيمة الدفترية: القيمة السوقية
١	٠,٠٠٣	٠,٠٣٤	٠,٠٠٠	٠,٠٦١	٠,٠٦٥	Sig.(2 Tailed)	
** معنوية عند مستوى ١٪							
* معنوية عند مستوى ٥٪							

ويلاحظ من الجدول ان القبيل المقارنة ترتبط بعلاقة طردية قوية بلغ معاملها ٠,٨١٢ مع معايير التقارير المالية الدولية المطبقة في ألمانيا وان العلاقة معنوية عند مستوى ١٪, وبعلاقة متوسطة مع حجم المنشأة بلغت قوتها ٠,٥٣٤ ومعنوية عند مستوى ٥٪, وترتبط بعلاقة قوية مع معدل العائد على الأصول بلغ معاملها ٠,٦٤٧ ومعنوية عند مستوى ٥٪, ولا تربطها علاقة ارتباط بنسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية, أما معايير التقارير المالية الدولية فإنها ترتبط طردياً مع نسبة الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول بعلاقة طردية حيث بلغت المعاملات ٠,٣٨٦ و ٠,٦٤٢ على التوالي والعلاقات معنوية عند مستوى ١٪.

٤/٩ تطبيق تحليل الانحدار المتعدد: بتطبيق أسلوب الانحدار المتعدد على مستوى العينة في كل من جمهورية مصر العربية وألمانيا بين المتغير المستقل والمتمثل في معايير المحاسبة المطبقة وتأثيره على المتغير التابع المتمثل في القابلية للمقارنة، والمتغيرات الرقابية المتمثلة في حجم المنشأة نسبة الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول ونسبة القيمة الدفترية لحق الملكية القيمة السوقية تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمنشآت العينة بجمهورية مصر العربية

المتغير	Beta	P.Value	مستوى المعنوية		
			غير معنوي	عند ١٪	عند ٥٪
معايير المحاسبة	٠,٦١٤	٠,٠٠٢	-	√	-
حجم المنشأة	٠,٠٢٤	٠,٢٧٦	√	-	-
الرفع المالي	-٠,٢٣٦	٠,١٢٧	√	-	-
العائد على الأصول	٠,٠٤٨	٠,٠٠٦	-	√	-
القيمة الدفترية: القيمة السوقية	٠,٠٤٤	٠,٠٢٠	-	-	√
معامل التحديد ٤٢,٨٪					

يتضح من الجدول أن معامل معايير المحاسبة المصرية موجب وبلغ معاملها ٠,٦١٤ معنوي عند مستوى ٥٪، ولا توجد علاقة ارتباط أخرى بين القابلية للمقارنة للمتغيرات الأخرى مثل حجم المنشأة نسبة الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول ونسبة القيمة الدفترية لحق الملكية الى القيمة السوقية.

جدول رقم (٨)

تحليل الانحدار المتعدد لمنشآت العينة في ألمانيا

المتغير	Beta	P.Value	مستوى المعنوية		
			غير معنوي	عند ١٪	عند ٥٪
معايير المحاسبة	٠,٨١٢	٠,٠٠٠	-	√	-
حجم المنشأة	٠,١٣٨	٠,٠٧٦	√	-	-
الرفع المالي	٠,٤٣٦	٠,٠١٤	-	√	-
العائد على الأصول	٠,٤٩٨	٠,٠٠٤	-	-	√
القيمة الدفترية: القيمة السوقية	٠,٢٤٦	٠,٠٠١	-	-	√
معامل التحديد ٥٩,٤٪					

يتضح من الجدول أن معايير التقارير المالية في ألمانيا ترتبط بعلاقة قوية بلغ معاملها ٠,٨١٢ مع القابلية للمقارنة وهي معنوية عند مستوى ١٪، كما أن العلاقة بين القابلية للمقارنة والمتغيرات الأخرى مثل نسبة الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول هي علاقة موجبة ولكنها متوسطة معنوية عند مستوى ٥٪ حيث بلغ معاملات تلك المتغيرات على التوالي ٠,٤٣٦ و ٠,٤٩٨. بينما العلاقة جاءت ضعيفة بالنسبة لتغيير حجم المنشأة ونسبة القيمة الدفترية لحق الملكية الى القيمة السوقية حيث بلغت معاملاتهما على التوالي ٠,١٣٨ و ٠,٢٤٦ ولكنها معنوية عند مستوى ٥٪ ومستوى ١٪ على التوالي.

٥/٩ التحقق من صحة النتائج: وللتحقق من صحة النتائج بوجود اختلاف بين العينة في الدولتين تم تطبيق اختبار F والذي اظهر النتائج التالية:

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار اختبار F

P.Value	F Value	بيان
*٠,٠١٧	٩٧,١٣٤	F- Test
** معنوية عند مستوى ١٪		
* معنوية عند مستوى ٥٪		

يتضح من الجدول أن اختبار F للعينة بلغت قيمته ٩٧,١٣٤ ومستوى معنوية ٠,٠١٧ وهي معنوية عند مستوى ٥٪ مما يشير إلى وجود اختلافات في نتائج القابلية للمقارنة بين مجموعتي عينة الدراسة، وبذلك يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل بأنه يوجد اختلاف في مستوى القابلية للمقارنة بالقوائم المالية المنشورة في البورصة المصرية عن القوائم المالية المنشورة في بورصة ألمانيا، وان إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري لم يحقق الهدف المنشود منه في تحقيق مستوى مرتفع من القابلية للمقارنة في القوائم المالية المنشورة بالبورصة المصرية.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة ( الصاوي, ٢٠١٩) بشأن أهمية القابلية للمقارنة على أنها تحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال تفعيل الحوكمة كآلية رقابية وتحسين البيئة المعلوماتية، وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات، وكذلك تأثيرها الإيجابي للقابلية للمقارنة في تقليل الجهد المبذول أثناء عملية المراجعة، وأتعاب المراجعة، وتوقيت إصدار تقرير المراجع (محمد, ٢٠٢١)، بجانب إلى أن تحقيق القابلية للمقارنة يؤثر على مستوى الاحتفاظ بالنقدية والائتمان التجاري للمنشآت (محمد, ٢٠٢٢).

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة التي تمت في البيئة المصرية، من حيث انخفاض مستوى القابلية للمقارنة بالقوائم المالية المنشورة بالبورصة المصرية (دسوقي, ٢٠٠٨)، وأن هناك حاجة ملحة لضبط مفاهيم عناصر القوائم المالية، وتطوير أساليب القياس المحاسبي، والعمل على تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية بشكل أكبر في القوائم المالية المنشورة (عيد النبي, ٢٠٢٠)، وان إطار إعداد وعرض القوائم المالية يحتاج إلى إعادة نظر وتطوير في العديد من عناصره، لكي يحقق خصائص جودة المعلومات بالقوائم المالية المنشورة بالبورصة المصرية بشكل عام، والقابلية للمقارنة بشكل خاص، لما توفره من تحليلات ومؤشرات تفيد متخذي القرارات الاقتصادية (محمد, ٢٠٢٢).

#### ١٠- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

في ضوء الهدف الرئيسي من الدراسة الحالية، وهو تحديد أثر انعكاس القابلية للمقارنة على إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري، والدراسة التطبيقية بالمقارنة بين إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري والإطار المفاهيمي بدولة ألمانيا، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية على النحو التالي :

## ١/١٠ نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية على النحو التالي:

١/١/١٠ **النتائج النظرية:** في ضوء ما تناولته الدراسة في الجانب النظري تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يوجد قصور في إطار القابلية للمقارنة من حيث المفهوم, والأنواع, والأهمية, وآليات التحقيق, والعوامل المؤثرة فيها.
- يوجد قصور في إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري يؤثر في قدرته على تحقيق القابلية للمقارنة بشكل كبير من حيث أهداف القوائم المالية, تصنيف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية, ومفاهيم عناصر القوائم المالية, الاعتراف والقياس المحاسبي, ومفاهيم رأس المال.
- إن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري يحتاج إلى أوجه تطوير في عناصره لتحقيق القابلية للمقارنة بشكل أكبر من حيث أهداف القوائم المالية والتي يجب أن تتضمن هدف المسألة كهدف موازي لإفادة القرارات, والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بحيث تكون القابلية للمقارنة الخاصة أساسية بجانب الملائمة والتعبير الصادق, وعناصر القوائم المالية التي تحتاج إلى إعادة تعريف أكثر تحديداً يضمن تحقيق أكبر القابلية للمقارنة, وأساليب القياس المحاسبي والتي يجب أن تتضمن القيمة العادلة كأسلوب قياس رئيسي مع وضع ضوابط له في المستوى الثالث, ومفاهيم رأس المال.
- ٢/١/١٠ **النتائج التطبيقية:** من التحليلات الواردة بالجانب التطبيقي للدراسة تم التحقق من صحة الفرض الرئيسي للدراسة وهو "لا يوجد اختلاف في مستوى القابلية للمقارنة بالقوائم المالية المنشورة بالبورصة المصرية عن القوائم المالية المنشورة بالبورصة بألمانيا", وتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود اختلاف في مستوى القابلية للمقارنة بالقوائم المالية المنشورة في البورصة المصرية عن القوائم المالية المنشورة في بورصة ألمانيا". حيث أنه:
  - تتحقق القابلية للمقارنة في القوائم المالية المنشورة ببورصة فرانكفورت بألمانيا بشكل كبير نتيجة لوجود إطار مفاهيمي يعتمد على معايير التقارير المالية الدولية المطبقة والتي تعمل بشكل كبير على تحقيق القابلية للمقارنة والمساءلة والشفافية أكثر من غيرها من المعايير المحاسبية.
  - تتحقق القابلية للمقارنة في القوائم المالية المنشورة بالبورصة المصرية بشكل منخفض نسبياً بسبب أن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري يعتمد بشكل أساسي على معايير المحاسبة المصرية والتي هي ترجمة المعايير المحاسبية الدولية والتي لا تدعم القابلية للمقارنة بشكل كبير مثل معايير التقارير المالية الدولية المطبقة في العديد من دول العالم.

## ٢/١٠ توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة وتحقيق الهدف منها, يوصي الباحث بالاتي:

- يجب على المسؤولين عن المعايير المحاسبية في جمهوريه مصر العربية العمل على تطوير إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري, من حيث أهداف القوائم المالية, وإعادة تصنيف خصائص المعلومات المحاسبية, ومفاهيم عناصر القوائم المالية, الاعتراف والقياس المحاسبي, و لكي تتحكم القابلية للمقارنة بشكل أكبر بما يخدم الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة المسجلة بالبورصة المصرية.
- يجب تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في جمهورية مصر العربية لما تتصف به من توافر خصائص المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية بشكل أفضل ولاسيما القابلية للمقارنة بجانب المسائل وشفافية الإفصاح.
- يجب توفير مقياس ملزم للمنشآت المصرية المسجلة بالبورصة المصرية عن جودة التقارير المالية المنشورة, ويكون الإفصاح عنه إلزامياً, لتوفير مؤشرات وتحليلات مقارنة للمستخدمين تفيد في صنع قراراتهم الاستثمارية.

## ٣/١٠ التوجهات البحثية المستقبلية:

- يرى الباحث في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية, ومن أهمها ما يلي:
- أثر التكامل بين أساس القواعد أساس المبادئ في صياغة المعايير المحاسبية على تحقيق القابلية للمقارنة.
  - انعكاس هدف مساءلة الإدارة على تحقيق القابلية للمقارنة بالقوائم المالية المنشورة بالبورصة المصرية.
  - أثر العوامل السياسية للدولة على وضع وتبني المعايير المحاسبية.
  - أثر دورة حياة المنشأة على مستوى تحقيق القابلية للمقارنة بقوائمها المالية.
  - أثر التحفظ المحاسبي على مستوى القابلية للمقارنة بالقوائم المالية المنشورة بالبورصة المصرية.

## ١١- المراجع:

### ١/١١ المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، محمد مصطفى حسن (٢٠١٧). أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على قابلية القوائم المالية للمقارنة في الدول النامية: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- إجديع، إكرام احمد سعيد (٢٠١٥). اثر اختلاف أساليب التقديرات للمخصصات على قابلية القوائم المالية للمقارنة في إطار معايير التقارير المالية الدولية: دراسة ميدانية على المنظمات الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- الحوشي، محمد محمود (٢٠٢٠). العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتكلفة التمويل بالملكية، والأثر المعدل لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على هذه العلاقة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، ص ٥٩-١.
- الصاوي، عفت أبو بكر محمد (٢٠١٩). أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨ م. مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، ص ٢٠٦-٢٨٥.
- القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، (٢٠١٢). نظرية المحاسبة. الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- حسين، علاء علي احمد (٢٠١٥). قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص ٢٣٧-٣١٣.
- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٨). موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الجزء الأول، عرض القوائم المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- دسوقي، عبد المحسن محمد (٢٠٠٨). دراسة ميدانية لخاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، ص ٢٤٨-٢٨٤.
- عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله (٢٠١٦). التغيير الإداري للسياسات المحاسبية- الآثار والدوافع والمعالجة. سلسلة أطروحات الدكتوراه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية .
- عبد الرسول، أميره فتحى (٢٠١٩). تقييم محاسبة القيمة العادلة من منظور إعلامي: دراسة نظرية وتطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
- عبد النبي، محمود تغيان حسنين (٢٠٢٠). التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية: دراسة نظرية تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
- عقيلي، خالد إسماعيل عبدالرحيم (٢٠١٩). انعكاس مساءلة الإدارة على إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الثالث والثلاثون، ص ٥٨-١.

- 
- 
- علي، عايدة محمد مصطفى(٢٠٢٢). العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتباع المراجعة: الدور المعدل لسمات منشآت مراقب الحسابات وعميله: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**, كلية التجارة جامعة الإسكندرية, المجلد السادس, العدد الأول, ص ٤٠٥-٤٦٢
- قادري, عبد القادر(٢٠٢٠). التوافق المحاسبي الدولي كأحد التطبيقات الجديدة للعلومة المحاسبية. **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة زيان عاشور, المجلد الرابع, العدد الأول, ص ٢٨-٤٤
- لطفي, أمين السيد احمد(٢٠٠٦). **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**. الطبعة الأولى, الدار الجامعية الإسكندرية.
- محمد, أسامة مجدي فؤاد (٢٠٢١). أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجع دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, المجلد الخامس العدد الثاني, ص ١-٧٢
- محمد, عبد الله حسين يونس(٢٠٢٢). اثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على الاحتفاظ بالنقدية والائتمان التجاري: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**, كلية التجارة جامعة دمياط, المجلد الثالث العدد الثاني الجزء الثاني, ص ٥١١-٥٦٨
- محمددين, محمود احمد أبو بكر(٢٠٢٢). القابلية للمقارنة ومعايير المحاسبة المصرية: دراسة نظرية تطبيقية. **رسالة ماجستير غير منشورة**, كلية التجارة, جامعة سوهاج
- هاشم, نشوى همام عباس(٢٠٢١). لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL وانعكاسها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**, كلية التجارة, جامعة سوهاج.
- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(٢٠٠٣). **الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأهداف والمفاهيم)**. متاح على موقع الهيئة على الانترنت [www.gccao.org](http://www.gccao.org)
- وزارة الاستثمار(٢٠٠٦). **قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦م بشأن معايير المحاسبة المصرية, الطبعة الثالثة**. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية,
- -----(٢٠١٥). **قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥م بشأن معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥**. الوقائع المصرية, العدد ١٥٨ تابع (أ), ص ١-١٥٣٥
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي(٢٠١٩). **قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩م, بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥م, الوقائع المصرية, العدد ٨١ تابع (أ), ص ١-٦٤٠**
- يوسف, أيمن يوسف محمود(٢٠٢١). دور نمط مكتب وشريك المراجعة في تعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية, **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**. كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, المجلد الخامس, العدد الأول, ص ١-٤٦.

٢/١١ المراجع باللغة الأجنبية:

- Ahn, H., Choi, S., and Yun, S. C., 2020, Financial statement comparability and the market value of cash holdings, **Accounting Horizons**, 34(3), 1-21.
- Australian accounting standards Board (AASB), 2009, Framework for The Preparation and Presentation of Financial Statements **available at: [www.aasb.gov.au](http://www.aasb.gov.au)**
- Accounting principle Board (APB) ,1970 , Basic Concept and Accounting principles Underling Statement of Business , Statement No.4, **Available at: [www.wgrove.olemiss.edu/aicpa](http://www.wgrove.olemiss.edu/aicpa)**
- Accounting Standard Board (ASB), 1990, Statement of principles For Financial Reporting . **Available at: [www.asb.co.za](http://www.asb.co.za)**.
- Accounting Standard Committee (ASC), 1982, Qualitative Characteristics of Accounting Information, Available at: **[www.icaew.com](http://www.icaew.com)**.
- Afzali, M. , 2023, Corporate culture and financial statement comparability. **Advances in Accounting**, 60, 1- 64
- Aldoseri, M., Hassan, N. and Melegy, M., 2021, Audit committee quality and audit report lag: the role of mandatory adoption of IFRS in Saudi companies, **Accounting**, 7(1), 167-178.
- American Accounting Association, 1966 , **A Satatement of Basic Accounting Theory** , American Accounting Association, Florida , Sarasota>
- \_\_\_\_\_ , 1977, **A Satatement on Accounting Theory and Theory Acceptance** , American Accounting Association, Florida , Sarasota.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA),1973,Rrporting of The Study Group on The Objective Financial Statement , **Available at : [www.aicpa.org](http://www.aicpa.org)**.
- Andre, P., Dionysiou, D., and Tsalavoutas, I., 2012, Mandatory Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) by EU Listed Firms: Comparability and Analysts' Forecasts, **Working Paper** , Available at : <https://ideas.repec.org/p/hal/journal/hal-00935799.html>.
- Barth, M. E, 2006, including estimates of the future in today's financial statements, **Accounting Horizons**, 20(3), 271-285.
- Beerbaum, D. O., Piechocki, M. and Weber, C., 2021, Is there a conflict between principles-based standard setting and structured electronic reporting with XBRL?, **Available at SSRN 3837235**.

- 
- 
- Blanco, B., Dhole, S., and Gul, F. A. , 2022 , Financial statement comparability and accounting fraud, **Journal of Business Finance and Accounting**, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4207137> .
  - Bordeman, A., Shane, P. B., Smith, D. B., and Zhang, S., 2021, The role of financial statement comparability in mitigating underpricing of seasoned equity offerings, **Available at SSRN 2372965** .
  - Bourveau, T., Chen, J. V., Elfers, F., and Pierk, J. , 2022 , Public peers, accounting comparability, and value relevance of private firms' financial reporting , **Review of Accounting Studies**, 1-35, Available at: <https://doi.org/10.1007/s11142-022-09707-y>
  - Chen, B., Kurt, A. C., and Wang, I. G., 2020 , Accounting comparability and the value relevance of earnings and book value, **Journal of Corporate Accounting and Finance**, 31(4), 82-98.
  - Chircop, J., Collins, D. W., Hass, L. H., and Nguyen, N. N. Q., 2020, Accounting comparability and corporate innovative efficiency, **The Accounting Review**, 95(4), 127-151.
  - Choi, J. H., Choi, S., Myers, L. A., and Ziebart, D, 2019, Financial statement comparability and the informativeness of stock prices about future earnings, **Contemporary Accounting Research**, 36(1), 389-417.
  - De Franco, G., Kothari, S. P., and Verdi, R. S., 2011, The benefits of financial statement comparability, **Journal of Accounting research**, 49(4), 895-931.
  - Dehchi, M., Izadinia, N., and Amiri, H., 2020, The effect of financial statement comparability on the relevance of accounting information with emphasis on the role of sophisticated investors and information asymmetry, **Accounting and Auditing Review**, 27(3), 473-494.
  - Dhole, S., Liu, L., Lobo, G. J. and Mishra, S., 2021, Economic policy uncertainty and financial statement comparability, **Journal of Accounting and Public Policy**, 40(1), 1-25. .
  - Do, T. K, 2021, Financial statement comparability and corporate debt maturity, **Finance Research Letters**, 40, 1-21.
  - Fang, V. W., Iselin, M., and Zhang, G., 2021, Consistency as a means to comparability: Theory and evidence, **Management Science**, 68(6), 4279-4300. .
  - Financial Accounting Standard Board (FASB), 1974, Conceptual Framework For Accounting and Reporting , Discussion Memorandum , **Available at :[www.fasb.org](http://www.fasb.org)**.

- 
- 
- \_\_\_\_\_, 1980, Qualitative Characteristics of Accounting Information Statement of Financial Accounting Concepts No,2, Norwalk, **Available at : [www.fasb.org](http://www.fasb.org).**
  - \_\_\_\_\_, 2010, Conceptual Framework For Financial Reporting : chapter 1, The Objective of General Purpose Financial Reporting and chapter 3, Qualitative Characteristics of Decision-Useful Financial Reporting Information, Statement of Financial Accounting Concepts No, 8 Norwalk, **Available at : [www.fasb.org](http://www.fasb.org).**
  - Fujimoto, Y., Azmat, F., and Subramaniam, N., 2019, creating community-inclusive organizations: Managerial accountability framework. **Business and Society**, 58(4), 712-748.
  - Geng, L., 2022, The Effect of Financial Statement Comparability on Price Discovery, **Ph.D. Thesis**, Cornell University 27- Ghahremani, A., Blue, G. and Marfou, M., 2020, The Effect of Accounting Information Quality on the Companies' Cost of Equity, Considering the Role of Information Symmetry and Comparability of Financial Statements, **Empirical Studies in Financial Accounting**, 18(1), 53-75.
  - Gomes, P., Brusca, I., Fernandes, M. J., and Vilhena, E. (2023). The IPSAS implementation and the use and usefulness of accounting information: a comparative analysis in the Iberian Peninsula. **Journal of Public Budgeting, Accounting and Financial Management**, 35(1), 12-40.
  - Gordon, I., and Gallery, N., 2012, Assessing financial reporting comparability across institutional settings: The case of pension accounting. **The British Accounting Review**, 44(1), 11-20.
  - Gordon, I., and Gallery, N., 2008, Rules versus principles-based pension accounting standards: An analysis of comparability. In the 16th Annual Conference on Pacific Basin Finance, Economics, **Accounting and Management**, 2-14.
  - Gorji, M. R., Ghodrati, H., Arabzadeh, M., and Panahian, H., 2023, Investigating the effect of earnings quality on the company's trade credit with an emphasis on the moderating role of accounting information comparability, **International Journal of Finance and Managerial Accounting**, 8(29), 133-146.
  - Gross, C., and Perotti, P., 2017, Output-based measurement of accounting comparability: A survey of empirical proxies. **Journal of Accounting Literature**, 39(1) :1-22.

- 
- 
- Guimarães, E. F., and Rover, S., 2022, Uniformity and comparability: an analysis of the relevance for the Brazilian capital market, **Revista Contabilidade and Finanças**, 33(89): 265-280
  - Habib, A., Hasan, M. M., and Al-Hadi, A. , 2020, Financial statement comparability and Idiosyncratic return volatility, **International Review of Finance**, 20(2), 383-413.
  - Hong, H. A., Ryou, J. W., and Srivastava, A., 2023, Financial statement comparability and corporate tax strategy , **European Accounting Review**, 32(1), 85-112
  - Hong, Y., 2008, Do Principles-based Accounting Standards Matter?: Evidence from the Adoption of IFRS in China, **PH.D.Thesis** , Drexel University, U.S.
  - Hou, L., 2022, Financial Statement Comparability and Information Risk. **Journal of Applied Business and Economics**, 24(1): 83-93.
  - Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW) ,2006, Principle Based or Rules Based Accounting Standard ? A Question of Judgment , **Available at: [www.icaew.com](http://www.icaew.com)**.
  - International Accounting Standards Board (IASB),2010, The Conceptual Framework For Financial Reporting , **Available at: [www.ifrs.com](http://www.ifrs.com)**
  - \_\_\_\_\_, 2018, Conceptual Framework For Financial Reporting , **Available at: [www.ifrs.com](http://www.ifrs.com)**.
  - International Accounting Standards Committee (IASC) ,1989 , Framework of The Preparation and Presentation of Financial Statements , **Available at: [www.iasplus.org](http://www.iasplus.org)**.
  - \_\_\_\_\_, 1989, Comparability of Financial Statements, Exposure Draft No.32, **Available at: [www.iasplus.org](http://www.iasplus.org)**.
  - \_\_\_\_\_,1992, Financial Statements Analysis **Available at: [www.iasplus.org](http://www.iasplus.org)**
  - Jameel, A. H. ,2022 , The Role of XBRL in Promoting The 42 Qualitative Characteristics of Accounting Information : A Study of The Employees`Attitudes at Four Banks Listed in The Iraqi Stock Exchange, **World Economics and Finance Bulletin**, 14, 9-16
  - Jayaraman, S. and Verdi, R. S. ,2014 , Are reporting incentives and accounting standards substitutes or complements in achieving accounting comparability? , **Available at SSRN 2428263**.
  - Khazaei M., Zalaghi H. and Aflatooni A., 2021, The Moderating Effect of Ownership Structure on The Relationship Between Financial Statement Earning Management, **Empirical Research in Accounting**, 11(1):1-20

- 
- 
- Li, L., Zhang, J., and Zhang, Y. (2023). Centralized Electronic Disclosure System and Financial Statement Comparability, **Working Paper**, Xi'an Jiaotong University
  - Liang, C. , 2022 , How Does Uniformity or Flexibility in Cash Flow Statement Classification Standards Affect Comparability? ,T University of Wisconsin-Madison **PH.D.Thesis**
  - Kim, Y. S. (2023). The Association between Voluntary Carbon Disclosure and Accounting Comparability: Examining the Moderating Effect of Korean Business Groups , **Sustainability**, 15(6), 48-73 .
  - Neel, M. J. , 2012 , International Financial Reporting Standards (IFRS) and the institutional environment: Their joint impact on accounting comparability,**PH.D.Thesis**, Texas A and M University.
  - Ning, D., Majeed, M. A., and Zeb, A ., 2022 , Board diversity and financial statement comparability: evidence from China , **Eurasian Business Review**, 12(4), 743-801.
  - Oskou, V., Moradi, M., and Azizi, F. (2023). Providing a Model of the Effect of Accounting Information Systems Characteristics on System Performance Based on Moderating Role of Organizational Decentralization , **International Journal of Finance and Managerial Accounting**, 8(30), 75-88
  - Park, S., Lee, E. Y., and Choi, J. H. , 2021 , Auditors' Response to Audit Fee Lowballing: The Change in Audit Hours and Hourly Audit Fees , **Seoul Journal of Business**, 27(2): 1-35
  - Pavlatos, O., and Kostakis, H. , 2023 , Moderating Role of Cost Accounting Information Quality on the Relationship Between the COVID-19 Pandemic and Budgeting in Public Hospitals , **Australian Accounting Review**, 33(1), 14-30.
  - Penno, M. , 2022 , Concepts-based Accounting Standards , **Abacus**, 58(2), 209-232.
  - Schipper, K. (2003). Principles-based accounting standards , **Accounting horizons**, 17(1), 61-72.
  - Shane, P. B., Smith, D. B., and Zhang, S., 2014 , Financial statement comparability and valuation of seasoned equity offerings , **Available at: SSRN, 12372965**.
  - Shuang , J. and Xiyang ,I. , 2010 , Accounting integration and comparability: Evidence from relative performance evaluation around IFRS adoption, **SSRN Electronic Journal**, Online ISSN: 1556-5068

- 
- 
- Siciliano, G. , 2013 , International financial reporting standards and accounting comparability, **PH.D.Thesis** ,Duke university
  - Smith, C. , 2022 , The role of audit styles in financial statement comparability: South African evidence , **International Journal of Auditing**, 26(4), 572-589.
  - Souza, F. Ê. A. D., Botinha, R. A., Silva, P. R, and Lemes, S. , 2015 , Comparability of accounting choices in future valuation of investment properties: An analysis of Brazilian and Portuguese listed companies. **Revista Contabilidade and Finanças**, 26: 154-166.
  - Sunarta, I. N., and Astuti, P. D. , 2023 , Accounting Information System Quality and Organizational Performance: the Mediating Role of Accounting Information Quality , **International Journal of Professional Business Review**, 8(3): 112-164
  - Tawiah, V., and Borgi, H. , 2022, Impact of XBRL adoption on financial reporting quality: A global evidence. Accounting Research Journal, **Available at SSRN: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4177937>**,1-36
  - Thuy, C. T. M., Khuong, N. V., Canh, N. T., and Liem, N. T. , 2021 , Corporate social responsibility disclosure and financial performance: The mediating role of financial statement comparability. **Sustainability**, 13(18): 1-22.
  - Wang, C. (2014). Accounting standards harmonization and financial statement comparability: Evidence from transnational information transfer. **Journal of Accounting Research**, 52(4), 955-992.
  - Wu, J. S., and Zhang, I. (2010). Accounting integration and comparability: Evidence from relative performance evaluation around IFRS adoption, **Working Paper**, Available at SSRN: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1650782>.
  - Yang, Z., Lu, Y., and Tan, W. (2021). Monetary policy tightening, accounting information comparability, and underinvestment: Evidence from China. **Economic Analysis and Policy**, 70: 123-147.
  - Yi, H., Kim, S., and Han, S. (2021). Choice between acquisition and joint venture based on financial statement comparability , **Sustainability**, 13(11):1-15.
  - Zhang, J. H. , 2018 , Accounting comparability, audit effort, and audit outcomes , **Contemporary Accounting Research**, 35 (1): 245-276.
  - Zhang, Y., and Andrew, J. , 2010, Land in China: Re-considering comparability in financial reporting. **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**, 4(1), 53-75.